

فقلت ما جعل فيها فقال اشاة فاعيد للاشاة عرفت مكانا فمضيت محضاً  
 وشيخاً فخرجت بها اليها فقال اخذ اشاة شافع وقد دعا رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم ان ناخذ شافعاً شافعاً في بطنها ولدها  
 فقلت فاي شاة ناخذ ان قال اخذنا فاجدعة او غنية قال لا نأخذ من الغناني  
 معاط والمعاط التي لم تلد ولدا ولكن حان ولدها فخرجت اليها  
 فقال لا نأولها فاجعلها مع ما جعل يعرجها ثم نطلقا رواه ابو داود والبيهقي  
 مثله وفيه في الزكاة المذكور والانا اننا ان لفظ الشاة يتساو لها وقد  
 وزع في الفظ لفظ الشاة ولما البقرة فبابه ثلثون ففيها تتبع اوتبعة الاكولة  
 واللاتي سواء ولذا بلغت اربعين ففيها سبع اوتبعة كذا اورد في كتاب  
 حر بن حريم وعن ابن مسعود قال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 قال في كل ثلثين من البقر تتبع اوتبعة وفي كل اربعين مستدرة  
 التومدي وعن مسروق عن معاذ قال بعثني النبي صلى الله عليه وسلم  
 فخرجت ان اخذ من كل عالم دينارا او عدله معاقر رواه الترمذي  
 والنسائي وزاد من معاقر ثياب يكون باليمن وقد تكلموا  
 في لقاء مسروق معاذ مع ثوب طماحق ولاخر فيه والخاص من البقر  
 داخل في البقر في كل نصاب احدها بالآخر ان اسم البقرة ثمانية  
 وقد وزع في الفظ لفظ البقرة في الستين تبعثان وفي سبعين مستدرة  
 وتبعة وفي ثمانين مستان وفي تسعين ثلثة اربعة وفي المائة  
 مستدرة وتبعثان وهكذا يتبع من الفرض في كل عشرة من مستدرة  
 تبعة وبالعكس وهذا لان في كل ثلثين وفي كل اربعين مستدرة  
 باليمن ثم قال الامام ابو حنيفة في ظاهر الرواية ان يؤمن اربعين

سني

قد

اليمين

في كل ثلثين من البقر تبعة  
 في كل اربعين من البقر تبعة

تبعة

لأنه

إلى سبع وأربعين بحسب ما ذكرنا من ذلك فاذن لرويت وأعد فرج عشرين سنة  
 واذن لرويت ثقتان فقص عشرين سنة وهكذا واستدلوا بهذا الروا  
 أن إثبات العفو بالمفسر ولا نص فيه وإنما الإجماع فلتكرهه للمال لا  
 في رواية الحسن التميمي بين الأربعين والخمسين عفو إذا بلغت خمسين  
 بحسب ما بين السنة لأن منى النصاب أن يكون ما بين العفو وعفو  
 وفي العقود وأما في رواية ثمانية ما بين ستين وأربعين عفو  
 في كتاب عمر بن حزم النما بين الرجوع في الثلاثين والأربعين وسكنت  
 عن قول من ثلثين والسكوت في حال البيان ما كان كما عرفت ثم إن  
 ما ذكرنا لم يأخذنا من طائفة من معاذ الخدم ثلثين بقدر تبعها ومن  
 أربعين سنة وأما ما ذكرنا أربعين فإني لم يأخذنا شيئا وقال  
 لم أصح فيه من رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى القاء فاسلف في  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل أن يقدم معاذ رواه الإمام مالك  
 وأثبت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يأمر في بشي أتت في  
 يستفي الأمر فقدم في ما كان في الأصل من عدم الرجوع وقدر في  
 عن ابن عباس قال بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم معاذ إلى اليمن  
 فلم ير أن يأخذ من كل ثلثين من البقر تبعها ومن كل أربعين سنة قال  
 قالوا قاض قال ما المرء رسول الله صلى الله عليه وسلم بشي وسأله إذا  
 قلت عليه فلما قدم جاء رسول الله صلى الله عليه وسلم سأله فقال ابن  
 يهاش قال ففتح القليب رواه الدارقطني والبراز وفي نسخة ضعف  
 ثم قينة يداهيا ضعفة لأنه قد ثبت بالإسناد جيد الصحة أن معاذ  
 لما أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد ما قدم من اليمن وأكثر الخدم

بقرة

أو تبعه

فيها

لم يزل

حيا

ستم

البصير وهو ان معاذ اكان باليمن فسمع هاتق يعقوب ان رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم قد من فوج به معاذ الى المدينة فبطل الحليم بط  
 وكان ما سمع صادقاً والله اعلم **فصل في الغسل**  
 قال الامام ابو حنيفة في الغسل السبعة الاثبات اذا كان معاذ كونه  
 ان شاء الله تعالى من كل من ديناً راوا ان شأ قوم فاعطوا من كل ما بين  
 شخص واهم وليس في ذكرها منفردة ترك كونها لا تقتاسل وغايات  
 المتفرقة واثبات واستدل بها في حديث طويل في ثبوت الصبيح  
 ورجل بطها تغسل وتغسل ثم لم ينس حق الله في رقابها ولا في ثوبها  
 في ذلك الرجل مستر وليس حق الله في الرقاب الا الزكوة وهذا  
 اغايبه لوانه يصدق الله الحق الواجب وان هم كايده عليه حكمة لا  
 كانه ليقين الظهور واجيب قد عمل الشيخ ابن الهمام الحق في الظاهر  
 حمل منقطع الجراح ففهم ان هذا ليس حقاً واجبا بل الغاية للاعتقاد  
 ثم الحديث ان سلم كانه على وجه الزكوة فغيره فارتب بين الفكرة  
 والاثبات والساعة ووجه الساعته وهو خلاف المذهب قالوا هو رواية  
 عن الامام ان ليس فيها زكوة ووجه قولها القنوي كذا في فتح القدير ناقل  
 عن فتاوى قاضيهان واستدل له الماعن ابي هريرة عن النبي صلى الله  
 عليه وسلم قال ليس على المسلم في صدقة وجبة صدقة وغير رواية الا مثله الفطر والوا  
 الشحان وقدمه على في كتابه وروى عن جرم وقوله حب الله لا ينقض  
 الحان في والله اعلم قد روي غير رواية الفطر من خلفه ثبوت في  
 قلها ناس من اهل الشام الى مرضى الله عنه فقالوا اننا قد اصابنا  
 اسما الذي خالنا وحقنا اننا نحب ان تركه فقال ما فعل صاحبنا قبل

خلا

قاهل

فانقطع ما ظم مشتارا فصار رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال الواحد سكت  
على هذا القول هو حسن ولم يكن جبرية واثمة في خذون بها بعد كذا  
من الفريضة عشق دارهم في غير اية فوضع على كل فريضة دينار فاستدل  
بما الشيخ من القام بهذا على ايجاب الزكاة في الفريضة بل وقوع الالزام  
واستحباب الميراثين مما بشرط ان لا يؤخذ بعده ثلثه بل يفتقر الى ان  
لا يتغير العام بغيره من المستحيل ان يكون استحقاقه التبرع مشروطا  
بان لا يشترطوا به الميراث بعده من الالزام لانه ليس على المحرمين سبيل وهذا  
الجماع قول في فرق الالزام السكوت هذا لانه ما في فتح القدير والتميز  
ان الرواية المذكورة حجة للمصاحبة لان فيه نصحا بان رسول الله صلى الله عليه وسلم  
لم يأخذ من الفضل الصدقة فيكون لم يأخذ فقول رسول الله صلى الله عليه وسلم  
مخوف من الالزام ولكن الزكاة في القيل في ضلالة اخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم  
واخذ من الفضل الصدقة فيتم الاستحقاق لم يكن من جميع العصابة بل  
الجميع لم يكونوا خائفين قطعا بل كانوا متفرقين في الليل فلم يكن لجماعها  
نعم استشارهم لم يتكلموا بالرجوب اما قالوا نحن وهم من المندوق  
كاشك في حسن الصدقة في كماله واما قول امير المؤمنين عليه السلام  
فمن لم يكن جريته رتبة بعده الى الاخر ان معناه هذا ان في نفسه  
لا يمتنع ان لم يجز له من الرجوب حقا واخذ من بعده في يوم الزينة  
وهو جريته رتبة ولا يبقى حقه في المندوق الذي الى محذوره لا يمتنع  
منه في المقصود في عدم الاخذ اولى بغيره ان يكون جريته  
رابته واما اخذ امير المؤمنين عليه السلام في نفسه لا يمنع احد  
التبرع بجهة لعدم اخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم فلا يجزى لهم

الاصح

فانظر

ك

نصير

الوجوب وضرورة ما جاز في رتبة هذا المذهب في ما علم بحقيقة الحال  
 فليس في البغال والخير من الاجماع وقال صلى الله عليه وسلم في ذلك الخبر  
 الطويل ولم ينزل فيها شي الا اية قاذرة فمن جعله تعالى في خبر  
 الواجب في المذمة الوسطا قال صلى الله عليه وسلم  
**فصل**  
 صلى الله عليه وسلم لما ذاك وكما هو اموالهم وعن امير المؤمنين ع  
 من الصدقة فاعى فيها شاة ما فلا ذات خرج عظيم فقالوا ما هذا  
 الشاة قالوا هي من الصدقة قالوا اعطى هذه اهلها وهم طالعون  
 لا تقتنى الناس ولا تاكلوا اخرها من اموال المسلمين فكيف يكون الطعام  
 رواة الامام مالك بن النضر بتقديم العجوة في الرحلة للمال المحبوس في النضر  
 فكيف كان الطعام اي جنبوا عن الطعام المعين للاكل وهو كذا من  
 التجب عن خيار المال الذي منه الشاة العاقل للبناء بطعم والزكاة  
 انما يجب السوايم التي قصد منها الذكر في النسل لان العلو في الاول  
 والحوال والمشيقة في كذا من رتب من فقيد السائمة في غير ذلك  
 على الامر بعدم الوجوب لان السكوت وقت البيان والكتا انما كتب  
 ليون هذا الصدقة على حصة فلا يصح فيه السكوت على الوجوب في الصدقة  
 لا يلهي من حمل المال المطلق الواقع في روايات اخرها في السائمة روى  
 ابو داود عن امير المؤمنين ع قال احبب عني النبي صلى الله عليه وسلم  
 قال ليس في العوازل صدقة وهو من حديث ذكر في الصلاة وهذا  
 الاجازة في حجة الامام مالك في احبابه الزكاة في الانعام كالحاسنة  
 او علفه عاقل او غير عاقل فان في بعض الروايات في حصة من  
 المال شاة فمن الله اعمومه يتناول الكلام يتحقق ان العدم انما هو

الكلو

ثم السائمة عندنا ما يكتب في الكفر المحول بالرعي ويقصد منه الذئب والنسل  
 قلعة لاكثر مقام الكل وقال الام الشافعي لا يعين الرعي في كل السنة  
 حتى لا يجب الزكاة في سائمة شلقى في الرعي عن عندنا قال الشيخ  
 ابن العمام ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اوجب الزكاة في السائمة  
 لعل ويان مع العلم بانها لا يكتب بالسوم في جميع السنة لانها لا يوجد  
 الرعي في جميع السنة وانها علم ولا يجب الصدقة في الفضلان والنجار  
 والعمال ان كان اشترى خمسة وعشرين فصلا او واهل او ورث  
 وتم عليها الحول وكن ملك فصاب سائمة ولدت في اثناء الحول اتم  
 ثمن السائمة وتم الحول اتم الا ان لا يجب فيها الصدقة ويعمل الحول  
 من وقت الكبر هذا عند الامام محمد والامام ابو حنيفة في قوله الاخير  
 لان الشرح انما اوجب الصدقة على مقدار مخصوص ولا يمكن ان يما  
 لك المقدار فيها بالاجماع والزم احد مقام المال اكثر في الزكاة  
 كما انما بلغت قيمة السنة او الحقة تمام النض او ازيد وايضا مقداري  
 اخر مقام يقدر اليه نفس والراي لا يقدر اليه معرفة مقدار الصدقة  
 فلا يجب للصدقة بالراي فامتنع الاتباع وكان الامام ابو حنيفة يقول  
 او لا يجب فيها ما يجب على المسان وهو قول من نقل عن الامام  
 زهنا من ان الابل والبقر والحمير والجمال اوجب انما يخص من الامان  
 فيه ايجاب المقدار الواجب هو ما عدل بها اجل ونحوه اتم جمع  
 علم ابو حنيفة وقال الواجب فيها واحدة منها وهو قول المسلمين  
 الى يوسف وانشاف في لان الاتباع من شكر النعمة المال ولا بد  
 من النظر في الجانيان فان اوجب ما يجب على المسان يتصرف به للامان وان

تعلق

والغفر



لم يرجع في هذا الفقير فلابد من ايجاب له من شاة او فاضل الشرح بل هو ان  
 لا يجوز ثم كسج العام الى خمسة الى اذ لم قل بالبرق لا يجوز في الامور  
 من الحملان وفيما دون الثلاثين من الجاجيل واحد منها ولو الى الفلا  
 فيخرج خمس وعشرين فصلا فصلا واحد في سنة وسبعين فصلا  
 حتى يبلغ مبلغا ثلث الواجب لو كانت مستان فلذا بلغ ذلك يجب  
 ثلث فصلا وهكذا وفيما دون خمس وعشرين لا يجب في رواية اخرى  
 في خمس خمس فصلا وهكذا في رواية اخرى بسطر القيمة خمس فصلا  
 والقيمة شاة في القيمة وهكذا في العشر الى قيمة شاتين وخمس فصلا  
 وما اذا كانت فصلاان ومسان وحملان وثلاثا او جاجيل قليل  
 فيجعل الصغير تابعا للكبير معاوي بكل نصاب الكبير بها ويجب الزكاة  
 بالاتفاق لكن مقدار الزكاة من الكبير فاضا يجب الزكاة اذا كان المقدار  
 الواجب موجودا فيه ولا يجب اذا كانت مستان ومائة وتسعة عشر  
 يجب في مستان وان كانت سنة واحدة ومائة وعشرين حلالا  
 فيه سنة واحدة عند الامام ابي حنيفة والامام محمد بن علي والامام ابو  
 يوسف الواجب منه قرحا وهكذا في البقر وان كانت السنة في الوسط  
 يعطى فكل لاد للرجوع ويحترق دفع القيمة في الزكاة وكذا في الاغنام  
 وكذا في صدقة الفطر والذبح بالتصدق بتناع فان وجب حقتان  
 وسطان واعطى واحدا يساوي الوسيطين اجرة لان في غير الربا  
 الوصف معتبر بخلاف من وجب عليه ديناران غير حديد واعطى دينارا  
 ونصف دينار حديد لم يجز بل يجب نصف دينار حركان نصف هذا  
 في المال الربوي وان كان مصدق بكل من الحنطة الرومية ويصدق

عند  
 يجب  
 وفي رواية محمد بن عبد الله بن  
 محمد بن عبد الله بن عبد الله بن  
 وفي  
 وفي شرحه  
 اقلها

عند  
 ادى

بقر

بكرهه يساوي كرهين ودين ام يحجز على كره آخر لان الخطيئة  
لله يات فلفوا الوصف وان نذكر ان يصدق بشاين ودين يوق  
بغلة تساويها الجرم لان الشاة غير ربي وان نذكر ان يهدي الوضي  
بشاين ودين يهدي بشاة جيد يساويها الوضي فمالم يحجز على احد  
شاة اخرى والتقييد بالخير لان الواجب هنا اراقتان وقد وجدنا في  
طريقه بخلاف المنع بالتصدق لان المقصود سد غلة المحتاج وقد وجد  
ثم في جواز دفع القيمة في الزكاة بخلاف اللسان الشافعي عاين ان النص  
شاة لو بنت مخاض فلا يصح تغريم ولنا ما مر في كتب الصدقات من ان  
الاستبدال لو عذبت مخاضه قام بنت المثل مع قيمة الفضل فعلم ان  
صوت بنت المولود لم يكن واجبة انما الواجب مالية بنت المولود كانت  
منها واجبة يكلف بتحصيها كما في سائر الواجبات من الاخوية والعدا  
والايف ما قال طائوس قال عاين اهل اليمن ليتوا في تخمين او ليس كان  
القيمة والتجرا هو ن عليك وخير الاصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم  
بالقيمة رواية البخاري تعليقاً ولنا ايضا انه امر النبي صلى الله عليه وسلم  
ناقة حنت في ابل الصدقة فقال ما هذه قال صاحب الصدقة اني ارجعها  
بمير من حرامني الابار قائم اذن في فتح القدير رواية ابن ابي شيبة  
وهذا في جواز استبدال ابلين واجبين بناقه حنة يساويها في  
القيمة والواجب المالية المقدر المخصوص من المصروف واذا قد طهر الجوار  
الاستبدال فلا يشك في ان ذكر الشاة ونحوها في الزكاة تعين قدر المالية  
الواجبة وخصوص الصوت لمعاذ فان ادي شاة يخبر به لانها فرد  
المالية الواجبة وكذا يجوز به قيمتها من احد النقطتين وكذا الشاة

بشاين

مس



فيها

المالية

السادس

قوله

السوية لقيمتها الموجود للمالية فقد لاح بهذا ان ما قاله المشافعية  
في كتب اصولهم لو كانت القيمة واجبة لما صح اداء الشاة فلا يخفى  
ما فيه فقد لاح لان ارادة المالية ليست من التاويلات البعيدة  
بل نقول الشاة على معناها الا ان ذكرها التقدير للمالية الواجبة والواجب  
القدر من المال المألوف الصورة شاة فقول المشافعية ان قول الخيفة  
ان المراد بالشاة قيمتها او بل بعيد يد ليجعل سؤال التذرية كلام الخيفة لانهم  
يقولوا المراد قيمتها بخصوصها حتى يكون تاويل المراد بها هو في  
واجبة من جود للمالية وامن هذا من التاويل لا شيء فضلا عن ان يكون  
تاويل بعيدا او مسلم ان فيه تاويل لا فقد قاد اليه دليل شرعي وحجة  
المضائق ضايعة وبعد كماله الدليل لا بعد فيه اصلا فالمراد بالمالية الشاة  
فافهم وانظر بعين الاتصاف اذ في نظر اعتنا في اخذ الحكم من التاويل  
المشهور وانما يستدل المشافعية بحججهم ايمان الله تعالى وعد رزق كل احد  
بقوله تعالى ومن دابة في الارض الا اعطى الله رزقا ثم اعطى الاغنياء  
مالا فاجزوا وعد في حقهم ثم اوجب المال المعطى بقا لنفسه فامرهم بالاجابة  
الى الفقراء فدل اشارة ان هذا لا يخاز وعد اياهم وحوايج الفقراء  
كثرة لا يفي ذلك المال الواجب على الواجب فعلم ان الاعتناء بحوائج الفقراء  
ليتم انجاز الوعد وفيه نظر ظاهر وان الكمال في ان المال بالركوة لا يخاز  
لذلك الوعد ممنوعة وكيف يكون كذلك والالزام ان الاغنياء ان الاستعمال  
عن اداء الزكاة لم يصل اليهم الزرق للوجود وليس كذلك بل لا يخاز ولا  
الى كسب العاشر او بالانقاء في قلب احد ان يعطيه او غير ذلك وما في دفع  
التقدير انه اذا وعد احد اعطاء شيء ثم لم يدر عند ما الله ان يعطيه

منه

فيه فهم وان هذا الامتحان الوعد وهو كونه الكفاية التي وجب الاشارة  
 فيه ان هذا الامتحان لا يتم الا بغيره من وعد من مال آخر ولما اذا جعله  
 سبيلا بوصول ما وعد به ثم امر بالاعطاء ايضا لا يفهم ان هذا الامتحان  
 الوعد بل يستلزم ان يكون الامتحان من ذلك السبل وهذا يشرح آخر  
 وغاية ما يقال في التحقيق اننا لاندرى ان هذا الامتحان الوعد في الامر بالزكاة  
 بل ندري انه يفهم عرفا ان كل ما وصل اليه من الاموال هو الامتحان الوعد  
 كالمسبلة في هذا الانعام فالامر بالزكاة انفسه هو الامتحان الوعد  
 فيكون اذا ما الاستبدال فيه ان هذا الامتحان لا يوجب الا ان يستبدل  
 للمعسر ولم لا يجوز ان يكون الامتحان بان يصل اليه مال معين  
 ويخبره فيه فيصرف الى اي حاجة شاء فهو اذن الفقير بالاستبدال  
 والامر بالزكاة في ذلك لو تعين الامتحان في الامر بالزكاة اي اذ لم يكن  
 هذا الامر بالاستبدال والامانة الامتحان ولما لا يخفى ان الامر بالزكاة  
 بالامانة فالواجب على البعض اعطاء الحيوان وعلى البعض اعطاء  
 الحب والثمار وعلى البعض النقود فيتم بالكل الواجب فساقت الامانة  
 الواجب بما لا يفي بها هذه الواجب كالتيا ب فلما بد ان يكون ما في  
 في الاستبدال بالتيا ب ثم التحقيق ان الله تعالى وعد ايصال الرزق الى  
 الفقير كما وعد ايصال الرزق الى الغنياء فهو موصلة البته لا احتمال  
 لظن فيه فهو موصلة الى الفقير تلتزم بالالتزام في قلب الغنياء ان يسطو ثم  
 تلتزم بالاعطاء بعد كسب الفقراء ومنهم من انزع البخلات والاجازات  
 والاربعاء في ذلك فاما ان الوعد هو الرزق التكويني بوصول الرزق  
 سواء كان وصول الرزق على النسخة الشرعية للمال والنسخة الحرام والامانة

في الزكاة

في التبع لللال لما صار له من الزكاة من غير زكاة ولا زكاة في الزكاة  
شعري لا يستلزم وقوع الواجب بل قد يقع العبد ويصير ويتبع عن لواء  
لما مؤثره فلا يكون الواجب الشعري المجاز ذلك الوعد فلا يكون  
بلا زكاة ايضا ذلك الوعد لان الاجازة في دفعه في التحقق واداء الزكاة في اختيار  
للكلف نعم اداء الزكاة الى الفقير من جملة اجازة الوعد لتعلق الاداء التكوينية  
بحصول المال اليه وانما لم يكن الامر بالزكاة اجازة الوعد فلا يدل على جواز الاستدلال  
وجملة اجازة الوعد بالاداء التكوينية لا غير الامر بالتشريع ليس اجازة فلا يدل  
بالامر التشريع على الاذن بالاستدلال فلا يتم الدليل بعد الوعد وهذا كالميل  
سوالا وجوبا قد بين في كتب الاصول وقد ذكرنا بقية الشيء في فروع الفروع  
شرح السلم ولو استفاد في اثناء الحول فما من جنس نصاب يكفيه في النصاب  
وهو الزكاة فيها ويكفي الحول الذي حال على النصاب فلا يلزم الاداء المستفاد  
بقوله صلى الله عليه وسلم من استفاد الا فلا زكاة فيه حتى يحول عليه الحول  
وقد مر من هذا الاستفاد ايضا ما في فلا بد من حولان الحول عليه حتى  
نقول ان المستفاد تابع للاصل من جهة المعاناة فهو لان الحول على الاصل  
حولان على التبع كما في الاقلاق والارباح والحديث بحولان على الاصل  
نصابا لم يكن ملكا للنصابين قبل فلا يجب له الزكاة فلم يحول عليه الحول  
لان المستفاد اصل فلا يطبق حولان الحول عليه وانما المستفاد من  
النصاب تابع للنصاب فيكون حولان الحول على الاصل الذي هو النصاب  
فتأمل فيه الزكاة واجبة في النصاب ومن العرف عند الشيعة في الهداية  
بقوله صلى الله عليه وسلم في خمس من الابل شاة وليس في الزيادة شيء حتى  
يبلغ عشرة وهكذا قال في كل نصاب حال في دفعه القديس في ابن الجوزي

والتشريع  
حد ما عند  
تبع منها

في التحقيق الى المقاضيه الي يبيع والي لم يبيع في كتابيها وقال  
 الامام محمد وهو قول الامام زفر ان الزكوة واجبة في مجموع المضاي  
 والعقوبات كما في كتاب افضل الصديقات فلذا ايجبت محسنا وخير  
 المحسنين وتبين بنت محاض ومثله وقع في جميع كتب المصنفات قال  
 في فتح القدير هذا المروي صحيح ومستلزم حديث وليس في الزيادة شي  
 ثبت فقول الامام محمد اظهر فلذا هلك بعض العموم في الملاك  
 اولا الي العفو عند النصيب وفي الكل عند الامام محمد كما اذا هلك خمسة  
 وتبين عشر ايجبت محاض عندها كما كان قبل الملاك وعند خمسة  
 ايساح بنت محاض لان الزكوة عندها في خمسة وعشرين ولم يهلكه شيء  
 وهذا كانت زكوة المجموع وقد هلك منه سبعة فسطعوا الراجح كذا  
 فلا وحدي انه ان اسلم انه زكوة المجموع فمما انه زكوة المجموع كذلك  
 زكوة ما اختتم من الاعداد الي خمسة وعشرين فكل ما بقي من المال لا يكون  
 لا زكوة وقد بقي ما فيه الراجح بنت محاض وقد حال عليه العمل فيجب  
 له زكوة الباقي ولو بقى اكثر من ذلك في زكوة وبالمجمل اذا تعدد الاستيعاب  
 شيء يبقى ذلك الشيء بوجود واحد منها فافهم واذا هلك فقد لا يزيد  
 على العفو يعرف الي العفو ثم الي النص الذي يليه عند الامام الي خمسة  
 وعشرين والي النص ثانيا عند الامام الي يوصف كما اذا هلك من اربعين ييل خمسة  
 عشر في الاربعة الي العفو واذا هلك من اربعين ييل خمسة عشر  
 عند الامام الي خمسة عشر لله وخمسة وعشرين جرمين بنت ليرين عند  
 الي يوسف ويحب خمسة اثمان بنت ليرين عند الامام محمد وحدي ان  
 اقبل الامام اشبه لان خمسة وعشرين كلمة في ايجاب ما ليد بنت محاض

متر

الظاهر

تسبيح

حسن

ولما صارت زائدة الى ستة وثلاثين صارت مع هذه الزيادة سبباً لمالية  
 بنت ليون وهذه المالية مشتملة على اليد بنت مخاض وشي من بدلها كانت  
 الزيادة في خمسة وعشرين انتفى سبب وجوب مالية بنت ليون وبقي سبب  
 مالية بنت مخاض التي كانت مشتملة عليه فيجب مالية بنت مخاض بقاؤه  
 سببه وانتفى وجوب الزيادة عليه لا شفا ما به يكون سبباً للزيادة  
 ولما اذهب اليد من تقسيم الزيادة على اجزاء المال ففلا وجه له ان يرى  
 له يجعل اجزاء الثواب سبباً لاجزئ بنت ليون فلا يجعل سبباً للمال الذي  
 وجب في لحوال التعليق اخذ ضعف ما يجب على المسلم من اجزائهم ونسأهم  
 سواء كان قد جرى الصلح فعمرو بن الخطاب وعمر بن الخطاب رضي الله عنهما  
 بدل من بينهم ضعف ما يؤخذ من المسلمين في الزكاة وهذه القصة  
 مشهورة في مورخين من المحدثين **فصل في كونه**  
 الذهب والفضة والدروع من نصاب الفقة مقدراً على درهم ويجب  
 فيها ربع العشر كما تقدم في كتاب عمر بن حزم ونصاب الذهب من  
 ديناراً ويجب فيه ربع العشر كما تقدم في كتاب عمر بن حزم الفقه  
 ولما روي البذا وروى ابي الحسن عليه وقال لا احببة الا من سئل  
 صل الله عليه وسلم حديثاً طويلاً فيه ذكر زكاة الانعام قال اذا كان لك  
 ما تشاء من وصال عليها الحول ففيها خمسة دراهم وليس عليك شي بقي  
 في الذهب حتى يكون لك عشرون ديناراً فاذا كان لك عشرون ديناراً  
 وصال عليها الحول ففيها نصف دينار فان زاد ففحصاً ذلك فلا ادري ايها  
 يقول ذلك ام رفعه الى النبي صل الله عليه وسلم وليس تحسب الزكاة  
 حتى يهرول عليه الحول وقد تقدم في كتاب عمر بن حزم وفي نسخة

عليها

سقط

فما مل

مشهورة

فمن عاينت الزيادة

حتى

في معنى منها

دينار ودينار وهذا البيان قد روي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
 في الموضع من الذهب الفضة كذلك في التبرع بها وقال الامام الحسن  
 في الموضع لا يصدق في ساجده فصار كتابا بطلان وهذا قياس في  
 مقابلة الفضة ولنا قولنا ان الذين يكثر من الذهب الفضة ولا يتحقق  
 في سبيل الله فشرهم عذابا ليم والكثير احراز المال دون اداء الزكاة قال  
 عبد الله بن دينار قال سمعت ابن عمر رضي الله عنهما يقولان ان  
 لكل الذي لا يركب منه زكاة رواء الامام مالك قال يفي الشافعية  
 لا عموم لفظ العام ورجح في الادم او المديح فلا عموم في هذه الآية وهي  
 خاطئة كما بين في علم الاصول ولنا ايضا قوله صلى الله عليه وآله وسلم  
 ذهب الفضة ما يورث حقه الا اذا كان يوم القيمة في الموضع  
 من اثاره في الموضع فلهما فتكريرا فيهما وجمعا في حقيقتهما وطرح  
 كما انه اجبت له في يوم كان مقداره خمسين الف سنة حتى يقضي  
 بين العباد فيرى سبيله اما الى الجنة واما الى النار رواء مسلم عن  
 طبراني في المعجم في زكاة الحج سقيا ابن عمر بن شعيب عن  
 ابيه عن جده ان لم أره انت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مع امرئ  
 في غيبته استكان علي فظن ان من ذم فقال انظر من ذكره هذا قال  
 قال ابن كثير ان يسو كره الله بهما يوم القيمة سوا من كان في الدنيا  
 لا يفر الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم وقالت عائشة رضي الله عنها ما  
 رايته في الجنة قال ابو الحسن ابن قطلان في كتابه اسناده صحيح وقال  
 الترمذي في مختصره اسناده لا يقل فيه ثمانية رجال ولا يروى عنه  
 اعطاء قال بلخفي ان اسناده قالته كنت اليه لوضعا من ذهب



فقلت يا رسول الله ان كنت قد قال ما بلغ ان يروي لكه في كل ما كان  
 رواه الامام مالك ومي عن ابي الحسن بن عمر انه كتب اليه حتى ان  
 ان في كتابه من كتاب المسلمين ان يراين حيا من ولا يجلان الفياض والقد  
 بينهم فاضاروا وكان ابن ابي شيه وقد ذكر في فتح القدير بعد ذكر هذه  
 الاحاديث والاحاديث الموقوفة على ابن مسعود وابن عمر في المطالب  
 المتأريث كثر مرفوعة غير انهم تأملوا الاشبهات في حصة فقد ظهر هذا  
 ان ما في صف السعادة انه لم يثبت حديث صحيح في تركه الحلي فثبت  
 فالتشويق قول الترمذي لا يصح في الباب عن النبي صلى الله عليه وسلم  
 فقد قال المنذر لعل الترمذي قصد الطريقين الذين ذكرهما والاخر في  
 في رايه كما قال في كتابه في فتح القدير انما روت الفضة على ما بين  
 اربعين درهما يجب فيه درهم واحد وما زاد عليه في كل اربعين درهما  
 درهم والمقلون اربعين درهما يجب فيه الزكاة عند الامام ابي حنيفة  
 وكان اذا اراد ان يحترق من مثقال ارفع كل اربعة مثاقيل من الزكاة  
 من هذه الاربعة عشر لا يجب في شيء وقال يجب فيما زاد ولو كان بقدر درهم  
 في الفضة او مثقال في الذهب ولا عفو عنها وبقولها قال الامام الشافعي  
 لما في حديث ابي الحسن بن علي ومما زاد فيها به ولا عفو في كتابه  
 حرم من من اجمع الله عليه ولم وما زاد في كل اربعين درهما درهم  
 فجعل فيما زاد كل الاربعة درهما او اربعين فلم يبق فيما دون الاربعة  
 شي من الواجب في كتابه حرم اخرى بالعمل قال الامام احمد  
 صحيح وهو من قول الامام وقد تلقت الله بالقبول كتابه حرم  
 حرم قال الامام الشافعي لم يقبلوه حتى ثبت عندهم انه كتاب صحيح

ان  
 هذا

بحسب

قال عالم صحيح

هذا

صلى الله عليه وسلم وإذا كان حال كتابته من حزم هذا في حديث  
 أمير المؤمنين عليه السلام وجهه لئلا إذا كان فيما لا يجب به بل هو بلغ  
 ما زاد مقدار ما يجب فيه الصدقة وهو قدر ما أربعين واذ قد ثبت الحق  
 في الدرهم ثبت في الدينارين لتمام من خمس واحد وقيمة الدينار كانت  
 عشرون دراهم فلا يجب في الدينارين إلا زيادة الألف أربعة لأن ما يبلغ أربعين  
 درهماً ويبلغ على ما ذكر من الخلاف أنه إذا ملك أحد ما مني درهم وخمسة  
 دراهم وحال عليه للعولان ولم يتكسب عنده للعولين عشرون دراهم  
 لأنه قد وجب حول خمسة في مائتين فيجب خمسة أخرى للعول الثانية  
 وعند ما يجب خمسة زكاة للمائتين وسبع عشرة خمسة زكاة خمسة  
 للعول الأولى نقص المائتين مقدار ربع عشرة خمسة فقد نقص المائتين  
 في العول الثانية فلا يجب الزكاة ومن الدينار يعرف لم يكن متقابلاً  
 في الجاهل والمعتق ومن الدرهم وزن مسبوحة وهو أن يكون عشرة دراهم  
 مسبوحة ديناراً في العداية قد ثبت هذا في دليل أمير المؤمنين  
 عليه السلام من مائتي درهم فمئة خمس وخمسين روبيه وكل روبيه  
 بعد عشر ما شح وكل ما شح ثمانية حبات حمراء وزن عشرة دراهم  
 ستة روبيه وينبغي قدر ثلث حبات فقرباً وما يجب الزكاة في  
 النحاس والفضة والذهب كذلك في الردي صنفه لأن اسم الذهب  
 والفضة يتناولها والمفروب منها غالب الفضة والذهب فضة  
 وذهب يجب الزكاة فيها لأن الدرهم لا يخلو عن قليل خش فالعق  
 الزكاة لكن الواجب الردي والغشوش من جنسها وللضروب النحاس  
 أخيه عليه الضمن ينسب إليها الزكاة إذا كانت للقطر ويبلغ قيمة

ز

اعتبار

منه

نصابها اذا كان يجب بخاصة الفضة او الذهب ويبلغ نصابا ثلثه  
يجب فيه الزكاة وان لم يكن للتعاقب لانها يجب فيها الزكاة مطلقا  
كل من الذهب والفضة الى الاخر في انعقاد النصاب فكل نصاب كل الاخر  
ويجب فيها الزكاة لان وجوب الزكاة فيهما للمال والقيمة وهما مشتركان  
فيهما ثم انضم هذا الماهم انما ينفرد باختيار القيمة لان وجوب الزكاة فيهما  
المالية وعندهما بالاجزاء لان اعتبار القيمة في نصاب الزكاة وانما  
الاعتبار للقدح حتى لا يجب الزكاة في مخرج قيمته اكثر من مائتين درهم  
اقول قلنا لا ينضم من اهل القيمة في اعتبار النقد اهل نصابا وعند  
الضم لان الضم باختيار المالية لا باعتبار الصريح كما يضم المورثات  
الاخر باختيار المالية فتأمل ويتفرع على هذا الخلاف ان من ملك  
مائة درهم وقيمة دائره يكون قيمته مائة درهم يجب الزكاة عنده  
ولا يجب عند حيا والما الغرض فانما يجب فيه الزكاة اذا كانت للتعاقب  
لانما بلغ قيمته نصابا من الفضة والذهب ويجب فيها ربع العشر من  
قيمتها او بشرطية التجارة لما عن سري ابن جندب قال اما بعد فان  
يعمل الله على ما عليه لم كان يامرنا ان نخرج الصدقة من الذي قد  
لا يبيع رواه ابو داود ثم المعترضة القلعة وقت المشا والبيع فيقول  
من هذا الوقت لان النية لا يغير الا اذا انضمت بالعمل من المشتري  
ففي الدركوب ثم نرى للتجارة لا يغير القطار بعد النية حتى يبيع  
فيمر للتجارة ومن حين البيع ولما اذا اشتري القطر ثم نرى الزكوب  
بطلت فيه التجارة لان النية اقترنت بتركس التجارة وانما كان النية  
هو الرصيد او النكاح او الخلع او الصلح عن الغرض شيئا وراه التجارة

يكن بغيره

يكون المتعارف من هذا العام اذ لا يستلزم النية اذ خرجت بالعمد وهو قبول الحقيقة  
 والارضية ونحوها وهذا العام محتمل ان يكون لان من شرط النية تعلقها  
 بعقل هذه النية نية لا وليس قبول هذه العقوبة من العقل في شئ وانما  
 اذا ورن شيئا فنوؤه المتعلق لا يكون المتعلق باقتناع اعتك لان الارش  
 يجري العمل به فلم يفتقر النية بالعمد ثم لما كلف بالخيال ان شاء قوم العمل  
 وان شاء قوم بالناسخ رواية الاصل ان النسيب مستساويان في  
 تقدير قيم الاشياء وفي رواية اخرى عند تقدمها هو انفع العقل لحياتها  
 الحق العقل وتغير الاقنع ان يقربها بما يبلغ نصابا وهذا العام ان يقرب  
 ان يقوم بما اشترى بها ان اشترى بالنقد كما انه يبلغ في معرفة المايه  
 وان اشترى بغير النقود قوم بالنقد الغالب وهذا العام محتمل قوم  
 بالنقد الغالب على كل حال لان الشئ يعرفه القيم ويضم المروض بالانجب  
 والغضبة باعتبار الحقيقة لان الزكاة في كل منها باعتبار المايه والبطرق  
 ولا قيم الى السوائم الذهب ولا الغضبة ولا العروض لان السوائم بخلافها  
 في جهة النصاب واذا كان النصاب كالمال في كل الحول فحقصا في نيباين  
 ذلك لا يستلزم لان نفس وجوب الزكاة بسبب ملك النصاب فاذا تم  
 ملك النصاب في ابتداء العمل فقد لزم الزكاة في الذمة ووجوب الاداء  
 بعلمه ان فلان او بعد العلمان ووجوب الاداء لتفريق الذمة والحال  
 فياين المتعلق لا دخل له في نفس الوجوب ووجوب الاداء فلا يفتقر الى العلم  
 فيه **فصل** في زكاة الخبز والثمار قال الامام  
 ابو حنيفة ليس لما اخرجته الارض نصاب بل يثبت قليله وكثيره  
 اقلها اخرجته سواء كان يقطعا او ثمارا او جويها او غير ذلك الا

كان

ازكاة

ويجب

في هذا الخطب القريب العيش لا اذا اعدوا هذه الامتيازات من قبل  
 ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لما سقت الافاق والقيم العشر فيها  
 منق بالمسألة نصف العشر رواته مسلم ومثله في صحيح البخاري وعن  
 معاذ انه بعثني رسول الله صلى الله عليه وسلم الى اليمن ولم ير ان  
 اخذت ما سقت الساع العشر ما سقى بالذوال الى نصف العشر رواته النسا  
 وهذا عام فيما كل ما اخرجته الارض قليلا او كثيرا قال لما اخرجته  
 الارض فصار لك يجب الزكاة فيما دونها وهو خمسة اوسق والوسق  
 ستون صاعا فلا يجب الزكاة في القليل منه وما شرط ان يبقى البقاء  
 فيما اخرجته الارض فلا تركه عند هاتي الحظرات لما اشترط  
 انصاف خلافة قدوم كتاب عمر بن حزم من ان شرط بلوغ الخارج  
 خمسة اوسق عن ابي سعيد الخدري ان النبي صلى الله عليه وسلم  
 قال ليس فيما دون خمسة اواق صدقة ولا فيما دون خمس ذود  
 صدقة وليس فيما دون خمسة اوسق صدقة رواته مسلم وغيره  
 رواته البخاري وعن جابر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 فيما دون خمس اواق من الوقي صدقة وليس فيما دون خمس ذود  
 من الابل صدقة وليس فيما دون خمسة اوسق صدقة رواته مسلم  
 قلت لو كان من معارضة العام والخاص فلا يقدم احد على اجمع الخبر  
 بل يطلب الترجيح وهو ان قول الامام بان السبب للعرض فلهذا فلا  
 وجه لا اعتبار انصاف في الخارج وانما اشترط البقاء فلا ان وصي  
 صلى الله عليه وسلم يقع عن ان يكون من الخطا والصدقة في فتح  
 القديس رواته الدارقطني من طريق موسى ابن طلحة ويريح

حديث يروى في نسخة واحدة وفي نسخة القدير في نسخة واحدة  
 بالفاظ متعددة سوية بطول رواية الترمذي من حديث شعان وقال  
 سنده لا يصح وليس يجمع في الباب عن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 فنقول اذا لم يجمع هذا الحديث بقي هجوم حديث في واسقة الانبار لما  
 ظهر من المروي للدارقطني لا يصلح معارضه هذا السند الصحيح  
 لسند المتن وفيما لا يسق كالزعفران والقطن المعبر عنه بالثياب  
 فلا يصلح قيمة خمسة اوسق من ادنى ما يقدر بالوسق وهذا قول  
 الامام ابى يوسف لانه لما لم يكن التقدير الشرعي في الثياب اعتبر قيمة  
 للقدار الشرعي وقال الامام محمد المعبر عن المضاعف لما يقدر به نفعه  
 في القطن بحسب الزكاة اذا بلغ خمسة احوال كل حول ثلثا من  
 وفي الزعفران خمسة امانا وهذا لان التقدير بالوسق لثما كان كانه  
 احوال ما يقدر به في كل نوع انما يعتبر على ما يقدر به نفعه ولما في ثياب  
 السكر المعبر عن الامام ابى يوسف ان الخارج منه قيمة خمسة اوسق  
 يجب فيه الزكاة وعند الامام محمد المعبر بلوغ قيمة الخارج من الثياب  
 خمسة امانا فعند هذا يجب الزكاة وفي نسخة القدير المعبر عن احوال  
 بلوغ قيمة نفس الثياب خمسة اوسق وعند الامام محمد بلوغ  
 الثياب بمقدر يقدر به الثياب نفسه وفي التعليل لما خفي من ارض  
 المعبر عن الزكاة عندنا وقال الامام الشافعي ليس في العسل زكاة  
 لانه يخرج من بطن حيلة فاشبهه الابريش ثم قلنا انه قد ورد في الحديث  
 في الباب في ثيابها عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 ان كل ارض قاق من العسل فمذلة الترمذي واجسن ما في الباب

مقارير

في العسل

مذلة



عن

عن سليمان عن موسى ابن ابي سيار قال قلت يا رسول الله اني اخطأ  
 قال اني اخطأ قلت يا رسول الله اخطأ لي في حال في فتح القديين وانه  
 ابن ملجاة والامام احمد وابوداود والطحاوي وابويحيى الموصلي في  
 مسانيدهم وقال خلل اليس في هذا الصحاح ما روي في وجوب العشر فيه  
 وهو منقطع قال الترمذي ما انت محمد بن اسماعيل عن هذا الحديث  
 قال حديث مرسل سليمان بن موسى لم يذكر احدا من اصحاب رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم وليس في زكوة الصل شي يجمع انتهى وهو غير خلل  
 في الاستدلال لان المرسل جده عندنا وحكم البخاري عدم الصحة  
 بتأجيل زكوة ان المرسل ليس من الصحيح في ترجمه فلا اعتبار به  
 ثم اعلم ان الامام الشافعي روي ان الحارث ابن عبد الرحمن ابن ابي  
 ذياب الدوسي قال اثبت رسول الله صلى الله عليه وسلم فاسلمت  
 يا رسول الله اسجد لقوي ما اسجد لغيره ففعل واستعملني ابوك  
 رضي الله عنه بعد النبي صلى الله عليه وسلم فلما قدم على قومه قال اني  
 ادوا زكوة الصل فانه لا خير في مال لا يروي زكوة قالوا كم ترى قال  
 العشر فدخلت منهم العشر فاثبت به عمر فباعه فجعله في صدقة  
 المسلمين وفي فتح القديين رواه ابن ابي شيبة كذلك في مصنفه و  
 لم يعمل به الشافعي زكوة ان هذا يدل على ان رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 لم يروا انه شي راى فتطوع به اهله قلنا قد ذكر فيه لفظ الزكاة وهو  
 لا يطلق على الرأب والقطع لا يسمى زكاة ومن ابن علم الله  
 لم يكن يامر في صل الله عليه وسلم بل الظن انه كان يعلم وجوب الزكاة  
 فيه فامر اهله ان يردوا الزكاة وعلل بانه لا خير في مال لا يروي

عن

هذا

أق

استعمل

به

زكاة

تركوه ولم يعلم احده قهره الواجب فما لو ما ترى فيه فاجبه كما كان عند  
 من العلم قال الدليل انهم يتكلمون بالموثوقين واخذوا باسم الزكوة  
 فطمأنه كان متقرا عند امير المؤمنين وجوب الزكوة في الصل ثم صرح  
 روي النسائي عن محمد بن شبيب عن ابيه عن جده ابي اسحق بن عمار  
 الي رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يمشي بخل له فقال له ان يمشي وادي  
 سبعة فمخيم رسول الله صلى الله عليه وسلم ذلك الراوي فلو اني علمت  
 مقيان ابن وهب الي عمر بن الخطاب يا الهون ذلك فكتب الي عمر ان يروي  
 ما كان يرويه الي رسول الله صلى الله عليه وسلم من عشوة فاحم له  
 سبعة ولا فاعا هو ذباب غيب يا كل من شاء ومثله رواه ابو داود  
 كذا في جامع الاصول ثم الواجب في الصل العشرة قليلة وكثير عند العامة  
 الا حنفية وعن الامام ابي يوسف اعتبر عشرة عشرة او ست عشرة اعتبر  
 عشرة وسب وعنه خمسة اثناء وقال الامام محمد انصاب للصل عشرة  
 افرق كل فرقة ستة وستون وطلالاته اقصى ان يقدر به الصل وقا  
 يبعد في الخيال من الصل والتعار في العترة ان مقصود الارض الثانية  
 حاصل وهو الخارج فيجب للمشرع فيما سقى بقرب او دالية او  
 مائة نصف العشر فيما سقى بماء السماء ونحوه يجب العشر لما في كتاب  
 عرويس حزم وفي الاحاديث السابقة ذكرها والعلة فيه ان الميزة  
 بكثرة الاول ويقل في الثانية فيختلف بحسبها لان معنى الزكوة رفع  
 القيمة لرفع اجر العمل وفقه البقران الواجب قد تفاوتت  
 تفاوتت للوزن فلا معنى لرفع للوزن قال البعض يعطى خذ للوزن  
 اولا ثم يمشي عليهم على هذا موقوف الواجب اذا استغفر للوزن

من الخارج وفي الأرض القليلة يجب هذا وفي الأرض حيران القليل من  
 ما في الجبل من الماء من العشر الضعيف وهذا كله لما وقع الصلح على الخ  
 الكوفة مضاعفة وقال الامام محمد رحمه الله ان اشترى النخل من المسلم  
 فعليه عشر واحد لان الوظيفة لا يتغير عند التغير في المالك فلا يبيع الارض  
 فلو وجب كان الارض عشري او خراجي او تضاعفي وجميع التقادير التي  
 مسلم او ذي غير قبلي او قبلي فان اشترى مسلم عشرا فاشترى بالاشارة  
 وكذا ان اشترى خراجا فخراساني وان اشترى تضاعفا فتضعف عند  
 الطرفين لان الضعيف صار وظيفة للارض فيقل الى المسلم وقال  
 الامام ابو يوسف يعود الى عشر واحد لان الداعي الى الضعيف عند  
 واجابوا بان الداعي انما كان عليه لا يملك الضعيف ولا يملك منه  
 كون البقاعلة للبقاء وهذا كثير في الدواعي الشرعية كالولاية والطلاق  
 ابتداء وشهادة كانت لاظهار الخلاوة على المشركين حيث قال الامام  
 حماد بن عيسى وبقي الرطل سنة بعد زوال العلة فلينزل ان يكون عليه  
 فتمسك وان كان المشتري ذميا غير قبلي فان كان الارض خراجا او تضاعفا  
 يبقى كما كان والداعي محل للضعيف في الجدة ولذا اضعف عليه وان كان  
 عشريا كما اذا كان المالك مسلما من قبل خراجا عند الامام ابو حنيفة  
 الخراج اليقبح الكافر وعند الامام ابو يوسف يضاعف العشر اعتبارا  
 بالقبلي وهو اهل من التبديل وهذا شرع وظيفة بالراي واما  
 القبلي فيلخصه في ثبوت الضعيف بكونه اجماع وعند الامام محمد في  
 عشر يضاعف حاله لان العشر وند الارض فلا يتغير ولا يتبدل لاجاب  
 للشافعية بان الاصل بقاء الوظيفة كما كانت كون اذا لم يمنع منع

شري

فيتقل

صارت

وهنا

وهنا وقد وجد المانع لأن العشرة في حصة العيادة وليس الكافر  
 أهلا لها وإن كان المشتري تغليبا ما كانت لأرض خرابية أو تصفة  
 بقول على حلالها لا بد من الوضيفة وإن كانت عشرة يضاعف الوضيفة  
 عند الشبان لأنه لا بد من تضيق ما على المثل في من الزكاة للأجرام  
 وعند الإمام محمد عليه عذر واحد لأن الوضيفة لا تسد لغيره وإن  
 أخذ شفع شفقة أو دوت على البائع بفساد البيع يبقى عشرة ما كانت  
 لأن البيع من التخليص وإن كان لم يكن وإن كان السلم دخل جعله ابتداء  
 عليه العشرة سقيت بما العشرة خراج إن سقيت بما به لأن الوضيفة  
 يزور مع المأق في ابتداء الموقوف ودواهل الذمة عفو لا يجب فيه  
 شيء وإن حصل للمنفق دأر يستلجب الخراج فيكون مورا يبقى بما العشرة  
 أو الخراج في العطف على قياس قول أصحاب العشرة سقيت بما العشرة  
 لأن عند الإمام محمد عشرة واحد وعند الإمام أبي يوسف عشرة ثم المأ  
 العشرة ما المتأد والابار والميون والمطير التي لا تدخل تحت مائة واحدة  
 ولا تكون مائة من الابار ما يملح من الأصل لم يدخل تحت مائة واحدة  
 ولا تبعد ما الابار فالظن أنه حفرها المسلمون في مملكة لهم فلا تقى  
 ضيقة والمأ الخراج ما الأنهار التي سقيت بالأحجام وكانت في أيديهم  
 لأن هذه المياه صارت غنمة أقرب في أيديهم فيجب فيها الخراج وما  
 جوي نفقة مد ويحوي نفق الترك ووجهه نفق بغداد وقرات نفق  
 الكوفة ففسخ عند الإمام محمد لأنها ليست في يد أحد من أصحابه عند  
 الإمام أبي يوسف لأنها تحت عليها القنطرة من السفن ونحوها فقد  
 كتحقق اليد وليس في حق القنطرة أو من العشرة لا نص

و لم تصغر غنمة  
 أنها

غير

ليسا من ارض الارض اثمها هو قولوا مثل عاين الماء وان كانت في ارض الارض  
يجب الخراج ان كان الحريم صالحا للزراعة لان الخراج يجب بالتفكر  
من الزراعة **فصل** في المعدن في الارض العشر او النسخ او النسخ في المعدن وان كان معدن  
ذهب وفضة او حديد او رصاص وقال اللام الشافعي كشيء فيه لان  
سباح سبق اليد اليه فصا كالصيد الا اذا كان للشيخ خرج ذهب او فضة  
وحال عليه الحول يجب الزكوة كافي سائر الموالي لا يخرجون من ارضهم  
قال تعالى رسول الله صلى الله عليه وسلم في الزكوة الخمس رواية اللام  
وابو داود وفي رواية الشيخين والترمذي والنسائي قال البخاري  
واليبر جبار والمعدن جبار وفي الزكوة الخمس وقوله المعدن حجة  
معناه ان هذا في حقه احد فلا يشق عليه من استاجرة والركاز اس  
لا كثر في الارض سواء كان خفي او ظاهر كزكوة الفاكهة او مشتاقه من ركة  
للطوبى فهو هم المعدن والكثرة في تخصيص اللام الشافعي الزكوة بالكثر  
تخصيص من غير تخصيص ثم الارض الذي فيه المعدن كانت في ايدي ملكة  
وحقوقه ايدينا بالقرع فصارت مع ما فيها خفية فيجب فيها الخمس بنحو  
الكتاب ثم اليد الحقيقة انما هي للواجب دون مساير الغائبين فيكون  
اربعة اخماسه للواجب من حوزة مشتركة سائر الغائبين وان وجد  
في الارض معدن فليس فيه شيء غنمة لانها من اجزاء الارض فلما لم  
في ارضي الدار لم يجز في معدنه وقال الفقيه الخمس لا يصح عملها بجموع  
وان وجد في ارضه فقير وايتان ففي رواية الجامع الصغير يجب في  
التمسك بالارض من حال من المون فكذا لما هو مركب فيه ولما الكثرة

سنة

فقد

بجمل

بهما في هذه النعم المحذرة المذكور في غير بيان كان على سنة أهل الإسلام  
 فحكمه حكم النقطة لأن النظم أنه مملوك أهل الإسلام والمالك غير مملوك وإن  
 كان على سنة الكفار فإن وجد في أرض مباحة فله رتبة أخا سدة الواحد  
 لأن النظم أنه كان مملوكا للكفار وهم الأحرار من الواحد ولم يكن للنفقة  
 بهما في حق الواحد به وإن وجد في أرض مملوكة فله رتبة أخا سدة الإمام إلى سيف  
 بحسب الباقى للواحد لأن الاستحقاق في النفقة إنما يكون بتقام الميمنة  
 وقد وجدت من الواحد وعند الإمام لا يخفى والإمام محمد الباقر النقطه  
 وهو الذي ملك الإمام هذه البقعة أول الفتح لأنه السابق بده على ملك  
 البقعة فعلم مع ما فيه ثم باخراجه البقعة عن الملك البيع ويحق كالتصريح  
 الذي من ملكه لا بد من وجع فيها ولا كذا كذا للحدود لأنه من أجله لا بد من  
 يخرج بخروجها عن الملك ولذا يكون له ما هو بالأرض وإن لم يعرف  
 الحدود فله ما يخصه كذا في الإسلام بمنزلة كذا قالوا وإن لم يعرف البقعة  
 وشبهه كونه إسلاميا أي جاهليا يجعل جاهليا فيكون للواحد لأنه  
 الأصل وقيل يجعل إسلاميا لتقدم عهد الإسلام ومن دخل  
 طرأ الحرب فجد فيه وكان إن وجد في دارهم فله رتبة أخا سدة الإمام  
 من الغد لا من قبله وإن وجد في الصحارى فله رتبة أخا سدة الإمام  
 في دار أهل الخصم فليس أخذه خذل ولا يجه فيه الخ في غير ذلك  
 لتأخره في التبريق الحسن لأنه معدن لا يخرج إلا بالعلم وهذا  
 الإمام أبي يوسف لا يخرج شيئا لأنه لا ينطبع بالانطباع فلا يكون مع  
 فيه أنه وإن لم ينطبع وحده فهو ينطبع مع غيره فصار كالنقطة  
 ولا شيء في الأول والعرف قال الإمام أبو يوسف فيها وفي كل حلية

في زماننا

يستخرج



يخرج من البحر الخشن العذابة لان امير المؤمنين عمر رضي الله عنه اخذ الحسن  
 بن الحسن ففتح القدر لم يثبت وانما صح من بعض التابعين كعمر بن  
 عبد العزيز وغيره ولا حجة فيه ولها قول ابن عباس لسيد العبد  
 بكثرة ما يشي ويمنع البحر لانه البخاري مطلقا وعلم بالتعليل ان ما وجد  
 في البحر لا يشي فيه لعدم اليد عليه فليس بذلك **فصل**  
 في نصيب الامام العاشر اخذ الصدقات فعليه ان يجني التجار ايامنا وعن  
 بن ابي الطريق ولا يأخذ العاشر الزكاة ما لم يبدلها لان الزكاة ما خلفه  
 في البيت فباخذ من السلم ان كان في بيته نصاب ربع العشر في كل  
 هو الزكاة وما خالفه الذي نصف العشر في هذا لا اخذ لما فيهم  
 ولا يكون لما هو صدقة وهذا الفرق لما روي الامام محمد بن سنان  
 عن محمد بن عبد الله قال بعثني من الخطاب الى علي بن ابي طالب اخذ  
 اخذ اخذ من المسلمين من اموالهم اذا اختلفوا فيها للبيعة ربع العشر  
 ومن اموال اهل الذمة نصف العشر ومن اموال اهل الحرب العشر  
 في اموال اهل الحرب العشر وهذا الاخذ هو الاخذ للبيعة وهذا العشر  
 في اموالهم انما هو ان لم يعلم انهم ما ياخذون من تضارنا وعدم العلم  
 هو الظن ولما ان علم فيهم دخل منهم قد ما ياخذون منا وان لم ياخذ  
 مناشيا لا ناخذ منهم لاننا احق بكارم الاخلاق ولكن اذا علم انهم  
 ياخذون كل المال لا ناخذ منهم الكل بل نترك قد ما يصلحهم الي  
 ما منهم اخذ بكارم الاخلاق ولا امر على العاشر وانكره لان القول  
 او ادعي ان عليه درنا عاين وصدق لانه انكره لوجوب ولاقول انكره  
 مع منكره وان ادعي انه ادري الي عاشر آخر فان كان هناك عاشر اخر

بنا

دره

منا

قول

وهذا ما كان ينبغي ان يفتقر اليه  
صدق مع الجبين الذي هو في  
الروايات

فكان الصدق بالخلف لا يكلف باخراج البرهان لا يفيد كان الخط  
فيه الخط لان الادراك منقوض اليه وقد لا يظلم عليه شي صدق  
يؤدي الى العاشر ولما صدق للسوا لم يكن مفوضا اليه الادراك بل كان  
كان اليه الاصل الى السلطان فلا يمكن الاطمان كذا قلوا وفيما يصدق  
فيه السلم يصدق فيه الذي لان للاخذ ضعف ما يرخض من السلم في  
الشرط لا يصدق كجني اتصال بل يرخض منه لان للاخذ منه بطريق الجور  
والحاجة والمثل الموجود في يده محتاج الى الحاية فيرخض منه العرش وان  
قال كجني الامانة انها انتهت الاخذ صدق ولا يرخض منه شي لان لقوامها  
امانة الولد بمنزلة الاخذ بالحبس الاقرب بالنسبة يصح منهم للحاجة  
والعرفان من ثانيا في القول على العاشر قبل ان لم يذهب الى وطول بعض  
كان فيه اجماعا بالله ولان حكم الانسان الاول باق فلا اخذ ثانيا عند ان  
جاء بعد ما ذهب الى وطول ثم عاد يرخض منه ثانيا لان حكم الامان الاول لم يبق  
فلا يرخض من امان جديد وحاية جديدة فيرخض اخذ جديد وان  
من الجور ومعه الجور يخرب يعرف من قيمة الجور من يخرب وقال الله  
لنناجي كاي بشر لا قيمة لها وفيه ان لها قيمة عند اهل الذمة ولذا قال  
الامام شرف المصنفين قيمتها وقال الامام العريضي لا يفسد بخسران الامان  
منفرة وان كان الخسران يفسد شيئا فبما جعل الخسران شيئا من الخسران والارادة  
فولما ان الخسران يذول بالاشغال فالحقيقة لا يقوم مقامها فلا اخذ من القيمة  
ليس كالاخذ من نفس الخسران وحيتها والخسران يذول القيمة فيقوم  
حين يخسر ير فالأخذ منه كالأخذ من عين الخسران كذا قلوا وفيه  
اعلم حقيقة الحال ومن منعه من الخسران بالصدق بالطلب اليه

غير

وكذلك انظار المصارف وعند من سأل بالمصارفة البالغ الى النصارى  
فيه في القول المرجع اليه وهو قولها وكذلك اذا امر العبد بالاذن وهو  
سؤال الخارج عن الدين لا يجب عندها قالوا قياس قوله بالمصارفة  
يحكم بالرجوع فيه الى قولها والوحيد في الكل ان الزكاة انما يجب على المالك  
ويقال يبادى من انا به في الاداء ومن عنده البطاعة والمصارفة  
والعبد الماذون ليسوا بمالك ولا اولى به اداء الزكاة واذا امر بها  
خالف الخارج في لزوم التي غلبوا عليها ثم مر على عشرة اهل  
العدل من خدامهم الزكاة مرة ثانية لان التقيين قبله حيث مر  
عليه كذا قالوا والاولى ان يقال بان الرجب عليه الاداء الى اهل العدل  
لتميزه في المصارفة فالاداء الى الخارج لم يكن اداء فيه على كل حال  
مرة ثانية الى اهل العدل ليستطروا ارجعها ثم **فصل**  
بيان المصارف قال الله تعالى انما المصدقا للفقراء والمساكين ولما  
عليها والموثقة قلوبهم وفي الرقاب والمطوبون وفي سبيل الله  
السبيل خريضة من الله والله عليم حكيم فلهذه ثمانية اصناف وسقط  
منهم الموثقة القلوب وهم ثلثة اصناف قسم كفار كان عليه وعلى  
الله الصلوة والسلام يعطونهم ليتا لهم على الاسلام وتساكن يعطونهم  
ليرفع ذرهم وقسم اسلموا وكان في اسلامهم ضعف فكان  
تساكنهم ليتوا على الاسلام كذا في فتح القدير ذكر السيوطي قسما  
رابعا هم من يعطى ليعلم نظرا هم فرسول الله صلى الله عليه وسلم  
يعطى للموثة ولو كان اغنيا ثم جده صلى الله عليه وسلم منعوا ووقع  
على المنع الاجماع وكانوا يعطوا للموثة من خصال الصدقات على سلم

فبعد وفاته صلى الله عليه وسلم لا يعظم غيره عن شيعي لمين اليوم  
 مولفة انما كان رجال يتالمهم النبي صلى الله عليه وسلم فلما كان اليوم  
 قطع الرشي في الاسلام قال السيوطي رواه ابن ابي شيبة وابن المنذر  
 وابن ابني حاتم وقد روي عن الامام ابي جعفر محمد الباقر  
 كرم الله وجهه ووجه ابائه الكرام قال ليس اليوم مولفة فلربهم  
 وقد يقال قد انتفى حكم المولفة بانتها عطلان اعطاهم فلما كان  
 ليعة الاسلام وقد جعل الله تلك الاسلام عننا بلا معرفة منهم  
 بل العزة الان في عدم اعطاهم لئلا يتوهم الرخصة في قبول الاسلام  
 ومن عبدة السلاي فالجاء عينه من حصين والافرح باني  
 الي ابي بكر فقال لا يخلو فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم ان عندنا  
 ايضا سيده ليس فيها كلاء ولا منفعة فان رايت ان من قطعنا  
 لعلنا غريبها وترعها ولعل الله ان ينفع بها فاقطعها اياها  
 وكتب لها ذلك كتابا واشهد لها فانطلقا الي عمر ليشهدا معا  
 فاقرا عا الكتاب تناولته من ايديها فتقبل فيه فحماه فمد اي  
 وقال مقالة صبة فقال عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 كان يتالفكما والاسلام يومئذ قليل فان الله قد اعز الاسلام  
 فاذها فاجتهدا جرد كالا ارحى الله عليكما ان ارحما قال السيوطي  
 رواه ابن ابني حاتم فعندنا يدل على ان حلة اعطاهما الحاجة اليها  
 واليوم لم يبق الحاجة اليه لا غير ان الله الاسلام فلا يجوز اعطاهم  
 ويمكن ان يكون من ائمة المؤمنين ان اعطاهما كان مخصوصا  
 بمرسل الله صلى الله عليه وسلم عند وفاة الاسلام فلا يجوز لغيره

مع الله

اعطاه

نور

الاعطال كما فاضلها واحمدوا الشرا عطاء رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 للموافقة انهم كانوا لم يكن في قلوبهم رشح الحب لرسول الله صلى الله عليه وسلم  
 بل لم يعطوا شي لان قلوبهم عن حب الرسول فرددوا الى اسفل  
 السافلين فلذا كان صلى الله عليه وسلم يرافهم رحمة عليهم ولما  
 بعد ذلك ان لم يعطوا ان شال الحب فاما بعدل عن الشر من المسلمين  
 ومشتد في قلوبهم تعلقهم رسول الله صلى الله عليه وسلم وحبهم لما كان  
 يظهرهم فلا يفرغ من اسلامهم بل يكمل اسلامهم فانهم ثم على القول  
 باقتدار الحكم لا شقا العلة يجب ان يقال ان الحكم من عند الله كان  
 موقفا الى زمان الحاجة الى التاليف وكان هذا التوقيت معلوما  
 للصعابة والافتقد يكون العلة لا ابتداء شرع الحكم فلا يردل في حال  
 هذه العلة وفي لفظ المولفة القلوب اشارة الى هذا التوقيت  
 كما لا يخفى وبعد سقوط سهم المولفة يبقى سبعة اصناف هم صانف  
 الزكاة الاول والثاني الفقراء والمساكين الفقراء له ادنى شئ والمساكين  
 من كاشى له وهذا امر مسمى عن العام بالحق كذا في العداية وقيل  
 على المسكين وقيل الفقير المسكين في بيته ولا يبال الناس والمساكين  
 من يخرج ويصال الناس هذا امر مسمى عن الزهرج وقيل الفقير من  
 كمال له ويكون له عفيف وقربة والمساكين من كمال له ولا يكون له  
 عفيف ولا قربة وهو المسمى عن مجاهد ثم الفقير المسمى بلح له  
 اخذ الزكاة من ليس له قدر يحتاج فارغ من حوائج الدنيا  
 ولذا قالوا لو كان للعالم كتب يبلغ نصاها او نصبا ولا يكون له مال  
 قدر اضلح سوي ذلك جعل له اخذ الزكاة والعامي اذا كانت له كتب

تفسير

المسكين

تباع النصارى بغير ثمن له أخذ الزكاة وان كان له ثمن فليس له ولا غيره  
 لا يحتاج إلى خدمة البعيد فركوب الفرس لا يصل له أخير الزكاة  
 وإن احتاج إليها يصل ثم قدر الثمن المانع عن أخذ الزكاة لا يصل  
 فيه الثمن وما الثمن المانع عن السؤال فيحصل درهمان من ابن  
 مسعود قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من مال أوله ماله  
 فينه بأهله يوم القيمة خوفا لوكره حاقا قالوا يا رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم ماذا يعني قال خنوع ورعا أو قمتها من  
 الذهب مرواة المطاوعة والترمذي والنسائي قال هذين الشئان  
 من ماله قوت يومه أو لا يملك وهو قادر على الكسب يحرم عليه  
 ولا ينافيه الحديث لأن هذا الوعيد له له مخصص من ماله  
 خبير ورعا وأما الحكمة فيكون إن ثبت فيما دون ذلك ثم كره  
 الفقراء والمساكين ضعيف قول الإمام أبي حنيفة قال أبو يوسف  
 صنف واحد فلزاد وصي لزيد والفقر والمساكين فليزيد  
 ثلث الثلث والثلثان لهما وعند أبي يوسف لزيد النصف  
 والنصف لهما في الفقه القديم ذكره في الإسلام الصحيح قول الإمام  
 أبي حنيفة الصنف الثالث العسكرون في الزكاة فيعطون بقدر علمهم  
 وإن كانوا أغنياء إلا إذا كانوا هاشميين فيعطون ما يكفيهم  
 وتكفي لعوائهم غير مقدريه شي وهذا لا يعطون لأنهم محبسون  
 في العمل فيعطون أجرهم كمنفعة القاض وعنده الإمام الشافعي قدس  
 بالثمن فلا يزد عليه لأن الصدقة مقسومة على ثمانية أصناف  
 وبهي أنشأ الله تعالى وأما ما كان من الزكاة لغيرهم فلا يعطون

أبو ال

أبنا

ثالث ماله

م  
مال الزكاة



الذي هو على الصنف لان التخييف بين الاضاف والماله لا يعطى لما شئ  
فما من عبد للطلب بن ربيعة بن الحارث قال ان ربيعة بن الحارث  
قال لعبد للطلب بن ربيعة والفضل بن العباس اني اوصول الله  
صلى الله عليه وسلم فقد استعانا بها الصدقات قال علي بن ابي  
طالب ونحوه على تلك الحال فقال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم  
لا يستعمل احدكم على الصدقة فقال عبد للطلب فانطلقت انا  
والفضل حتى اتينا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لنا ان هذا  
الصدقة اعطى من اوصاخ الناس وقال لا يعمل لمحمد ولا لآل محمد  
رواه النسائي ورواه مسلم وفي رواية طول الصنف الرابع الرقاب  
وهم المكاتبون عندنا في فتح القدير روى الطبري في تفسيره  
فيه محمد بن اسحق عن الحسن البصري امام الطريقة والحديث  
ان مكاتبا قام الي ابي موسى الاشعري وهو يخطب يوم الجمعة فقال  
لدايها الامير حيث الناس على تحت حليد البرمسي فالتق الناس على هذا  
يلقى حاشية وهذا ملق بذكر وهذا يلقي خاتما حق الحق الناس على  
صوار الكير اقلما روى البرمسي ما التق عليه قال اجمع ثم امر به  
فبيع فاعطى الكاتب مكاتبه ثم اعطى الفضل في الرقاب ولم يرد  
على الناس وقال ان هذا الذي اعطى في الرقاب مذهبنا منقول  
عن امام الطريقة والفقيه الحسن البصري قدس سره وعن الرقاب  
وعبد الرحمن ابن زيد بن سلمة قالوا كلهم في الرقاب هم المكاتبون  
وقد يستدل بما روى الامام احمد بن محمد بن ابي النضر عن النبي صلى الله  
عليه وسلم قال من اعطى رجل من بني النضير من الناقص الى النقص

26

اشا

اسم

دلتى

الشقة

ذلك الرتبة يقال  
او يساوي قال في شرح  
الرتبة

التمية لان تنفرد بعقوبتها وفكر الرتبة ان تميز في قسما في فتح القديس  
ان هذا لا يدل على ان المراد في الابتناء قل الامام مالكان المراد في الرتبة  
ان يشتري بها رتبة فيعتق وهذا غير صحيح لان معنى الزكاة عندك  
مال وليس الاحتاق بملك كالم الاحتاق بغيره لا بد فيستفاد منه نفع  
ديناوي فلا يتاخر به الزكاة النصف الخامس الخامسون وعلم الاول  
يعطون بقدر ما يقضون دينهم والشرط فيه عدم ملكهم مالا ينفق  
لقضا الدين وقيل الغارم من يتقرب في اصلاح ذنوبه فيعطى  
من الزكاة وان كان عتيا وبه قال الامام الشافعي النصف السادس  
سبيل الله وسبيل الله وان كان عتيا في كل خير لكن الغارم ليس له  
في الامة بالايجاج بل المراد السبيل المحض ففقد الامام المتخلف للام  
الغزاة فنقطع الغزاة بطل من مال الزكاة ليغزو مع الغارمين وعند  
الامام محمد المراد الحج فنقطع الحاج يعطى من مال الزكاة الحج ثم النقص  
منه عند باقي منقطع الغزاة ومنقطع الحاج فيعطى منقطع الحاج عند  
الامام المتخلف للغزو ويعطى منقطع الغزاة عند الامام محمد المتخلف فلا  
خلف في الحكم كما في فتح القديس وعند البعض يعطى الغزاة اغنياء  
كانوا اوفياء النصف السابع ابن السبيل هو المسافر الذي يكون  
وطنه وليس عند مال يصل به فيعطى من الزكاة بقدر ما يقضى له الى  
وطنه وان كان له في الوطن مال قلنا في فتح القدير الحق ان كل من غاب  
عن ماله وان كان في وطنه ولا يقدر على الوصول اليه فله اخذ الزكاة  
بقدر الحاجة وقلنا فيما تقدم الاول ان يستقر من ابن السبيل الذي له  
في وطنه مال ان قدومه على ذلك الجوارح عن الايراد فله

الغزاة

اخذ ابو السبيل من مال الزكاة ووصل الي وطله فيقع منه شيء يجعل له  
 ذلك وان كان له مال ففئة البعثة الاصناف عصارف للزكاة والمركبي  
 ان يعرف زكوة الي صنف واحد منهم او يقسم على الاصناف كلها  
 عند اعتنا وعند الامام مالك والامام احمد وقل الامام الشافعي  
 يقسم بين كل صنف ويعطون كل صنف ثلثة الا الامام مالك  
 فهو كاد الاصناف ما يكون للزكاة ولا يعرف الي كل احد صنف عند  
 بل يكفي المصنف الي ثلث من كل صنف لان الثلثة اقل للجمع والمذكور  
 لفظ الجمع ونحن نقول بان ارادة المالك لا يصح هذا اصلا ولا يصح حل  
 الجمع المعرف بحقيقة ولا يكون المعنى ان كل صدقة صدقة للمنفرد  
 فغير كل ممكن ممكن لان حقيقة الجمع للعرف العموم في هذا لا يصح  
 الاصل الا انه صار كل فقير مالكا للصدقة ولا علم للمركبي بعم حق  
 يعرف اليهم وان حل على انقسام الاحاديث الاحاد فاذا وان لم يكن  
 ضارا لقولنا من جواز دفع الزكاة الي الواحد ايضا لا يصح لانه يعلم  
 بعد عدد الصدقات على الفقراء والمساكين الي الاخر حتى يعطى كل واحد  
 واحد من الصدقات كل واحد من الفقراء عا وسمه الانقسام بحيث يصل  
 الي كل فقير صدقة فاذا قد علم ان المعنى بالمعوم غير ممكن فاللام للجنس  
 كما تبين في علم الاصول ان الجمع المعرف باللام يحل على الجنس عند  
 تعدد الاستغراق ولا وجه لابقاء الجمع على التجميع لان اللام مبطل  
 للمعنى الجمع كما تقدم في علم الاصول فاذا كان المعنى جنس الصدقات  
 للجنس الفقير فلا يصح كون اللام العامة للملك لان التملك لغير المعين  
 غير صحيح فيجب التحمل على بيان المصنف ثم التحقيق ان اللام العامة

مرفوعة

موضوعه للاختصاص وهو انهم من المكذوبين الذين يبيعون الحق  
 على المكذوبات كما علمت فقوي بيان المصنف والا كان اللام الجاهل  
 لبيان المصنف فيمكن حمل الجميع المعرفة على العموم الذي هو مدلوله  
 الحقيقي والمعنى ان مصنف المصنفات لكل فقير فقير وكل مسكين مسكين  
 والمزكي ان يقر اليه شئ من المصنفات ان شاء اعطى واحدا وان شا  
 اعطى اكثر هذا هو التحقيق كما يشاهد عندك ثم من ذهب فقد صرح من اجله  
 الصحابة اهل البيت عن رواية ابن ابي شيبة وابن عباس برواية  
 الطبراني وابن ابي حاتم وعن حذيفة برواية ابن ابي شيبة بخلاف  
 بخلاف قول الشافعي حيث لم ينقل عن واحد من الصحابة ثم عمل  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم قد ثبت بخلاف قول الامام الشافعي  
 فقدمي البخاري عن ابي سعيد الخدري قال بعث علي بن  
 ابي طالب بن ابي طالب بن ابي طالب بن ابي طالب بن ابي طالب  
 الاقرع بن جابس الخزلي وحلفه بن علاثة العائلي وعبيد بن  
 بدر الغفاري وشريك بن خيل الطائي فقالوا القريش والافاض  
 تقسم بين صناديد اهل نجد ويدعوننا فقال النبي صلى الله عليه وسلم  
 انما اتاكم وفي فتح القدي قال ابراهيم في كتاب الاموال ان  
 النبي صلى الله عليه وسلم اتاه بعد ذلك مال فجعله في صنف واحد  
 وهم للولفة قلهم الاقرع بن جابس وعيينة بن حصين وعلق  
 وشريك الخيل قسم فيهم الذهية التي بعث بها معاذ بن ابي  
 وانما يؤخذ من اهل اليمن الصدقة ثم اتاه مال اخر فجعله  
 في صنف اخرهم الغارون فقال لقيصه ابن المخارق حين

البر

البر

انما في جعل جباله باقية اتم حق بلينا الصدقة فانما لا يجوز  
 اخذ النفاة واللاطين الظلمة كسلاطين زماننا الزكاة وعرف  
 من حالهم انهم لا يعرفون الى مصارف الزكاة فيجب على ائمة السؤل  
 ان يبدوا الزكاة ويعطوها من غير ما لا يعتد بها اخذها من كذا ان الزكاة  
 عليك ان لا يخصص من واحد من المصارف المذكورة ولم يبدوا انما  
 كان اخذها للسلطان ليصرف الى المصارف وطالم يعرف من كذا  
 الجارية لم يقع من الزكاة فيورد اخذهم مصادق فلا يقع من الزكاة  
 وقيل ان نبي المعطي الصدقة عاها من كذا الجارية يقع من الزكاة  
 لان هو لا يعلم من التبعات فقل لان لوالهم لا يقع تبعاتهم  
 بل تبعاتهم اكثر فكل اموالهم مشغول بدين من ظلموا عليهم وبعد  
 ذلك يبقى عليهم دين من مظلومين اخذ من مصادق من هذا الوجه  
 فيقع ما اخذوا من الزكاة وهذه الرواية كما يدل على ان الزكاة  
 بالتصدق عليهم كذلك لا بد لغير جواز اخذهم لانهم لما صاروا قلة  
 يجهل لهم اخذ الزكاة ثم بعد ذلك ان مرفوعا في هو اثم صاروا ائمة  
 لهذا المرفع لا بالاخذ لان عليهم ان يعرفوا في تبعاتهم والجميع  
 هو الاول وعليه الفتوى وفي قول هذا البعض تكلف ظاهر كيف  
 وانهم ياخذون جبالا فلما فلا معنى نيتهم صرف الزكاة اليهم  
 لان النية يستلزم الاخلاص فصار كما اذا اجتمع فقراد وقطعا  
 الطريق واخذوا مال المارة ظلموا وجبهم يقولون انا فينا الزكاة  
 لا يصح هذه النية ولا يقع للمروي زكاة لانه لا اخلاص فاعطاهم  
 اياهم فكل هذا لا يصح دفع الزكاة الى الذي وان كان فقل

قد  
 من الزكاة يوم ام

ان  
 المرفوعة

لا ينال

انه سال ضمام ابن ثعلبة رسول الله صلى الله عليه وسلم وانشك  
 بالله آله لم يكن ان تاخذ هذه الصدقة من اغنياءنا فقتلهم  
 على فقرنا فقال النبي صلى الله عليه وسلم اللهم نعم رواه البخاري  
 جرث من حديث طويل والمائل لما ذكره من وجهه الى الذين اعلمهم  
 ان الله قد فرض عليهم الصدقة فخذ من اغنيائهم وتقتسم على فقرهم  
 رواه الستة جرث من حديث طويل ويجوز صرف ما سوى الزكاة الى اهل  
 الحاجة والافضل اعطاها المساكين لقولنا لا يهينكم الله عن الذي  
 لم يقاتلوا في الدين ولم يخرجوا من دياركم ان تخرجوا وتقتطروا  
 اليهم ان الله يحب للفقسطين ولقوله صلى الله عليه وسلم لا تقربوها  
 اهل الاديان كلها وقدره اي ابن ابي شيبة عن سعيد بن جبير لا قال  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تصدقوا الا اهل دينكم فانزل  
 الله ليس عليك هداهم الى قوله وما تفعلون من خير في اليكم فقال  
 صلى الله عليه وسلم اهل الاديان كلها وهذا باطلافة وان كان يتناول  
 الزكاة لكنه خص بما هو اقوى منه سندا وصحة وهو المذكور سابقا  
 ولا يجوز صرف الزكاة الى بني هاشم لما رواه ابن جرير قال اخذ  
 الحسن ابن علي مائة من تمر الصدقة فجعلها في فيه فقال رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم كخ ارم بها ما علفت ان لا يجعل لنا الصدقة  
 رواه الشيخان وفي الباب اخبار كثيرة لا تحصى ان يكتفي بواحدة  
 منها فلا يجوز صرف الزكاة الى بني هاشم لما رواه ابن رافع قال  
 جئت رسول الله صلى الله عليه وسلم رجلا من الصدقة من بني مخزوم  
 فقال يا اخي فانك تصيب منها ما في قلبك حتى سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم

—  
 —  
 —

—  
 —  
 —

فانطلق الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فسأل فقال مولى القوم من انفسهم  
 في ان لا يصل لنا الصدقة رواه ابو داود والترمذي في فتح القدير وفي  
 ابو عبيدة عن ابي حنيفة انه يفتقر في هذا الزمان صرف الزكاة الى ابي  
 هاشم ولكن متعافى ذلك الزمان بظهور منقبة الحاجبة فيهم ولا يعطونهم  
 احد صلة وقد ائتمى بعض المتأخرين بهذه الرواية وهذا كله خطأ  
 فخطأ لأنه مخالف للنصوص المقاطع ثم اعلم قالوا اخذ الصدقة مطلقا  
 وفيها كان او نقلها محمد بن علي بن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 لما عن ابي بن حكيم عن ابيه عن جده ان رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 كان اذا اتى شيئا سأل اصدقة ام هدية فان قالوا صدقة لم يأكل  
 وان قالوا هدية اكله رواه الترمذي واما عن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 من سائر بني هاشم لا يعطونهم صدقة النفل لان صدقة النفل هي  
 من اموال الناس وقد روي الامام مالك بن بلعة ان رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم قال لا يصل الصدقة لآل محمد انا احيى من اموال الناس  
 فالصدقة النافلة كالطهارة في الطهارة لا يستر اليه خبث بل فيه  
 معنى العبة لكن فيه شبهة الرخص فحرم على نفسه النبي صلى الله عليه وسلم  
 كذا قالوا والعاشميون الذين حرم عليهم الصدقة هم آل محمد وآل عباس  
 وآل عقيل وآل جعفر وآل جابر لانهم منسبون الى الهاشم ولا يدخل  
 فيهم آل ابي طالب وان كان ابي طالب هاشميا لان الهاشمي انما يحرم عليه  
 الصدقة تكريا ولم يبق ابي طالب صالحا للتكريم لا بد ان رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 اشد الايذا وانما لم ينفذ آل حمزة منهم لانه لم يبق له عقب وكان له  
 مكرها محرم عليه الصدقة ولا يجوز صرف الزكاة الى الغنى بالمعنى

النافلة

مائة كل اخبرني رجلان انهما اتيا النبي صلى الله عليه وسلم وهما  
 في حجة الوداع وهو يقسم الصدقة هذا الاثر عنها وقع فينا النظر  
 ونقصه فاما جلد بن فقال ان شئنا اعتكنا ولا حظ فيها لغني  
 ولا لقوي مكتسبة رواه ابو داود والنسائي وفي تضع القدير قال صاحب  
 التبيين حديث صحيح قال اللوام اسمها الجود من حديث هو  
 اسمها اسنادا قال في تضع القدير هذا جمع ما مر من حديث معاذ  
 حجة على اللوام الشافعي في تحريم لغني الغزاة اذا لم يكن له في الاثر  
 فني ولم يخلو من الغني فيه انه هب هذا حجة عليه بل وجد ضام  
 بن عليه كاتقدم لكن استدلل الشافعية بما عن عطاء بن يسار  
 ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يحل صدقة لغني لا لجنه  
 لغيره سبيل الله او العامل عليها او لغنام او لرجل اشترى اياه  
 او لرجل كان له جار مسكين فيصدق على المسكين فاهل المسكين  
 لغني رواه اللوام ما ذكره ابو داود ورواه مسند ابن ابي سعيد ثبته  
 ورواه عنه محض قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يحل الصدقة  
 لغني الا في سبيل الله او ابن السبيل او جارا فقير تصدق عليه فيؤدى  
 كما يريد محكم فتأمل فان هذا الاستدلال يعارض لعدم الاحاديث  
 للثبوت سابقا ويحتمل لمولى الغني اذا كان فقرا اخذ الزكاة  
 له في عدم الفقراء وليس منع الغني عن الصدقة للتكريم  
 بل لعدم الحاجة فلا يستحق المولود بخلاف مولد العاصي ولا يبي  
 مال الزكاة مسجد ولا يكتف من بيت ولا يتفرقة لفقدان ركن  
 الزكاة وهو التملك فلا يقضى من بيت كان فقرا دين الغني

اعني

المراد به



لا يقضي عليك منه خصوصاً الميت وفي جواز قضاء دين الميت بلزوم  
 خلاف بين المشايخ وفي الحيثية لوقوع قضاء دين حي أو ميت بلزوم  
 جاز ولا يدفع الزكاة إلى أصله أو فرعاً لأن المالك بينهما  
 متصلة وبعد أحدهم موصل بغير الآخر فلا يوجد عليك على الآخر  
 وهو عليك بحيث ينقطع منقطعاً عن الدافع وهو المعبر عنه الزكاة  
 ولا يجوز دفع أحد الزوجين زكاة إلى الآخر لقول المالك بينهما  
 قال الله ووجدك عالة فاحضن فقد سجدت له حتى ارتد فماذا يقولن  
 ولذا لا يقبل شهادة أحدهما للآخر قال لا يجوز دفع أحد الزوجين  
 إلى الآخر لما عن زينب قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم تصدق  
 يا معشر النساء والرجال على من طلعن قال فرجعت إلى عبد الله فقالت انك  
 تخفي ذات الهدوان رسول الله صلى الله عليه وسلم قد امرت بالصدق  
 فانه فاساله فان كان ذلك يجوز عني والامر فتهبني غيركم فقال لي  
 عبد الله بل ايتيه انت فانطلقت فراخاً دائرة من الانوار فباب  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم حاجتي حاجتها قالت وكان رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم قد اقبلت عليه المهابة فخرج عليا بلال فقلنا له انت  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم فاجزه ان امرتين بالباب تسالانك  
 ايجري الصدقة عنهما على لزواجهما وعلما بتمام حجهم وادخلتهما  
 من مضن قالت فدخل بلال علي رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال  
 فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم اي الزينيتي قال امرأة عبد الله  
 فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لها اجري اجري القربة والجرار  
 رواه مسلم والبخاري يتغير بعض اللفاظ ثم الظاهر ان هذا

فصدقة التطوع فلا يقوم حجة فيما احتج به ويشهد بذلك رواية  
 البخاري عن أبي سعيد قال خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 في ارضي او فط الى الصلح ثم انصرف فزع الناس فامرهم بالصدقة  
 فقال ايها الناس تصدقوا فزع الناس فقال يا معشر النساء زواني  
 وريثكن اكثر اهل النار فقلن ولم ذلك يا رسول الله قال تكثرن  
 اللبس وتكفرن العشرة ما ريت من نواقض عقل ودين اذ حب  
 لب الحاذق من احدكن يا معشر النساء ثم انصرف فلما صار الى منزله  
 جاءت زينب امرأة ابن مسعود يستاذن عليه فقبل يا رسول الله صلعم  
 هذا ان يني فقال ايها الذي انيس فيقل وظهر قايين مسعود قال نعم انظر  
 لها فاذن لها فقامت يا بني الله انك اليوم امرت بالصدقة فكان عندك  
 حل لي فارت ان تصدق به فزعم ابن مسعود انه وولدهما حقن  
 تصدقت عليهم قال النبي صلى الله عليه وسلم صدق ابن مسعود  
 زعمك وذلك لانه من تصدقت به عليهم رواه البخاري فهذا الى  
 كالة واضحة ان هذا كان في صدقة التطوع والى الجواز اذا الزكاة  
 الى الاولاد وهو خلاف المذهب والا فضل ان يعطى للزكي اقرباه  
 غير الاولاد والفرع وغيرهم به علاقة الزوجية لان فيه صدقة  
 وصلة الا ان يكون غيرهم احوج والميل فاع للزكي الى مكاتبه وعبد  
 والى ما اعتق شركه المعشقة فكان عليك العبد لنفسه المكاتب  
 بل الى ملكه بعد بعض الرجوة ويورد منعتنا اليه والمعتق بعض  
 بمنزلة المكاتب وقال المصنف اعطاه لانه حر مديون وان دفع الى  
 الي رجل الزكاة بعد ما تجرد فقل ان الله مصرف ثم بان خلقة فلا اعطى

ما تهم

ما تهم

تلك  
وتلك

عند هذا قول الامام المصنف عليه السلام في الاعادة لانه بان الخطا يتقيدون مع ما  
 الوقوف عليه واما ما يخرج واعطى او شك ولم يقع التخيير على شيء واعطى  
 او شك ولم يقع التخيير على شيء واعطى واستخرج واعطى من لم يقع التخيير  
 عليه لا يجزى اذاره ويجب عليه الاعادة بالاتفاق لا استدلال لها بان  
 الواجب عليه العمل بالنظر وقد جعل به كافيا اذا اشتهت عليه القيلة  
 واستدلوا لها ايضا لما عن معمر بن يزيد قال بايعت رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 الطواشي وجدي وخطب علي رسول الله صلى الله عليه وسلم فالتفتي فقلت  
 اليه وكان لي يزيد اخراج ذنابي فصدقني بها فرفضها عنده رسول الله  
 فلعطانيها ولم يعقب فانيته بها فقال لي والله ما اياك امرت فخرجت  
 الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لك ما نزلت يا يزيد ولكن ما  
 اخذت يا معمر رواه البخاري فانقلت هذه حكاية حال عينة  
 ويحتمل كون الواقعة في صدقة النفل فلا يقيد بحجة اجتناف دفع القلة  
 ليس الاستدلال بالواقعة بل بعدم قبولها صلى الله عليه وسلم وكما ان  
 يزيد وكما انقلت يا معمر فتمسك بحجة فانه موضع تامل وان دفع  
 في الزكاة فتمسك بالحق في فقر اجزاء وكذا اما الاجزاء فلا تدفع الى  
 الفقير ولا يفرجه عنه عندا كان هم الامام زكوة الفناحكة الاعطال  
 فيناخر عنه واما الله فله فله قرب الغنا منه كمن صير وقته بغاثة  
 ويكره نفل الزكاة من بلنا الى اخر الا اذا كان السرح منهم واقرا به  
 لا تدفع الى فقر البلد وقد بعث معاذ صدقة اهل اليمن الى  
 المدينة فيقول اذا كان اهل البلد المنفق اليه اخرج وانه اعلم  
 باحكامه

غنيا

دبر

واجب على كل حر مسلم عن نفسه كالأول الصغير وعبيدته ولو كان  
 له عبد كافرا لما عن ابن عمر قال فرض الله صلى الله عليه وسلم أن يكون  
 الفطر صاعا من تمر أو صاعا من شعير عينا كل عبد أو حر صغير أو كبير  
 مسلم وعن عبد الله بن ثعلبة قال خطب رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 الناس قبل يوم الفطر يوم أفي يومين قل لا تأكلوا صاعا من بر أو قمح  
 بين اثنين أو صاعا من تمر أو شعير عن كل حر وعبد صغير أو كبير فخرجوا  
 ولم يعدوا الزرق وسنده صحيح وقال من الطرق الصحيح التكبير  
 فيها وقال الإمام الشافعي لا يجب الصدقة عند العبد الكافر ويستدل  
 له في المشهور بما عن ابن عمر في رواية الثوريين أن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 فرض زكاة الفطر من صاعا من تمر أو صاعا من صاعا من صاعا  
 من شعير على كل حر أو عبد ذكر أو أنثى من المسلمين وهذا المستدل  
 ليس بشيء لأن أفراد فرضه من العالم بالحكم لا يوجب تخصيص العام بالشكا  
 بين في علم الأصول والمنهاج الكلام أو رد واحد أو مثال الآخر في النطاق  
 والمقيدة في سبب الحكم الواحد المتعلق بصارئة واحدة فعندنا لا يوجب  
 تقدير المطلق وعند الشافعية يوجب وقد استدل في علم الأصول والحق  
 أن هذا من قبيل أفراد فرضه العام وهذا لا يوجب التخصيص عندنا  
 ولا عند جمهور الشافعية إلا ما عن ابن عمر رضي الله عنه في الحديثين  
 للشافعية أن وجوب صدقة الفطر على العبد نفسه والمولى ثابت عند  
 قلة من أصحاب المولى بسبب العهد والكافر ليس أحل له فلا يجب فيه  
 اعتنا إلى الثاني والمولى كماله ما أهل له فيجب نعم الحق مع امتثال  
 العبد لا يمكن إلا إذا منته لا يضاف إليه حكم المولى في الآية لا يوجب

طريق عبد الرزاق

عن فضيلة عبد الله بن عبد الله  
 عن ابن عمر رضي الله عنهما  
 عن النبي صلى الله عليه وسلم  
 ليس آدم

١  
 لا يتكلم في التكليف بما يشق عليه النفس وان لم يمكن منه الا اذا كان  
 التكليف بالاداء لطلب لان التكليف بما لا يطاق واما الايجاب عليه فاما ان  
 ان يوزن المولى فليس فيه ابتلاء العبد لا تكليف بمخالفة هوى النفس  
 انما الابتلاء للمولى والتكليف عليه فانتهت فائدة الايجاب على  
 العبد بهذا الوجه ثم العبد لا اهم عليه عند الترك وانما الاثم على التوكل  
 اذا تركه والوجوب انما يكون على من ياتى بالترك ثم في حديث عبد الله  
 بن شعبة عن علي بن الربيع عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لا يصنع اذوا من  
 خطير في اول ما من ابن عمر بن الخطاب فقه ثم السبب ايجاب صدقة الفطر  
 للرأس الذي يموت به ويل عليه لما في رواية عبد الله بن شعبة عن كل  
 حر وعبد في رواية علي بن داود عنه قال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 خطيبا وامر بصدقة الفطر صاع تمر وصاع شعير من كل ما من عن الصغار  
 والكبير والبر والعبد وقد روي عن ابن عمر في حديثه من يترك  
 في فقه القدير رواية الدارقطني وايضا بتعدد الصدقة في وقت واحد  
 على رجل واحد بتعدد الرأس وهذا انما السببية وقد يرد ان كان  
 السبب للرأس لما ذكره الوجوب في كل سنة كان سبب الجوارح كان البيت  
 يتكرر وجوب الحج في كل سنة الجوارح سببية للرأس للوجوب باعتبار  
 بقاءه وحيوته والحق في كل سنة فقد يجد يذوق فكان السبب في كل  
 في الفاضل كانت سببها باعتبار التناول والخارج كل سنة يتكرر  
 الوجوب والحق في كل يوم بل في كل ساعة فهو وان كانت فاعلم ان  
 لم يوجب الشارع باعتبار حادثة يتكرر مرة وايضا الصدقة انما  
 وجبت لمرة واحدة الصيام فبببية الرأس انما هي باعتبار هذه المراتب

ولما كانت الصيام يتكرر في كل سنة وجب طرده في كل سنة ثم الصدقة  
 لا تجب إلا على الغني لقوله صلى الله عليه وسلم لا صدقة لأحد منكم إلا على  
 رداء البخاري تعليقاً وفي فتح القدير رداء الإمام أحمد وذكره  
 وقال الإمام الشافعي يجب صدقة الفطر على فقير يملك من الثمن ثوباً  
 يبيعه واستدلوا به بما روي البوداوي عن عبد الله بن قتيبة عن أبيه  
 بن عبد الله بن أبي صفر عن أبيه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 تكلف الفطر صاع من بر أو تمخ عن كل اثنين صغراً أو كبيراً أو عبد  
 ذكر أو أنثى لما غلبكم فيه ربة الله ولما أفقركم فيه عليه التزما  
 إعطاه ولا يخفى على التامل لا يمكن أن يستدل الشافعي به للشافعي  
 منهج في تقدير الصدقة أجاب في فتح القدير بضعف حجة  
 أحمد ولو صح لا يقيمها ديناً في الصدقة وبعد التسليم يقول لا دلالة  
 في الحديث على الوجوب على الفقير أغافه دلالة على كمية قدرته  
 للفطر وعلى الثقات في المنع ويقع نزاهة وعلى أن أراد الفقير وجوب  
 البركة وهذا حق فإن الصدقة مطلقاً يجب البركة ولا يلزم  
 منه الوجوب بل إن أدعى أن في الحديث دلالة على عدم كون ما لدى  
 الفقير بركة واجبة لم يبعد عن العبر في وجوب صدقة الفطر فصلاً  
 يمنع أخذ الزكاة لأنه لو يجب العتق وهو مال مملوك فلا طعن في الجمع  
 الفرضية بالثابت المنصوب بما كان أو غير تام فقد كان أو عرفاً  
 أو عقلاً لأن كسبياً نهى عن الصدقة المنطوق به ما لم عند الشك  
 لأن هذه الصدقة البعيرت محرمات فيجب ما لم ينفق وقال  
 الإمام محمد يجب على الأغنياء لأنه الموقوف في الحديث كما يجب للصدقة

رواه أبو داود  
 في حديثه

الماثور

على الرجل من زوجته وأولاده الكبار لأن سبب الرأس الذي يجرى  
 على عليه ولا ولاية له على زوجته ولا على أولاده الكبار وإن أدى عنهم  
 جناحتهم لم يذنب عاوة ولا يجب عن مكاتبه لعدم الكفاية عليه ولا من  
 عبيد الجاهل خلافا للأمام الشافعي في العداية بمعنى المذنب إن وجد  
 زكاة الفطر عند عبيد أعمالي يورث ثباته فوجب صدقة الفطر  
 على العبيد وجوب الزكاة على المولى فلا تنافي ولما عندنا في وجوب  
 صدقة الفطر على المولى هو العبد وكذا وجوب الزكاة عليه من كل  
 وجه الصدقة عبيد القلعة وقد وجب فيها الزكاة بل يوم القيامة  
 الواجب وأقرض عليه الشيخ ابن العمام بأن وجوب الزكاة في التيمم  
 وسببه المالية وجوب صدقة الفطر عن الرأس فكلما اختلف السبب  
 وبلغه الواجب فلا تنافي وإن سمي مثل هذا تنظيرا فيمنع استحقاقه ثم  
 الحديث علم أن لفظ كل عبيد تناول عبيد الجاهل المقيم فلا يلبس ببيان  
 المخصص هذا ولا يجب الصدقة عن العبد المشترك مع واحد من الشركاء  
 لعدم الملك التام لواحد منهما ولا ولاية لأحد منهما على الآخر ولا يجب  
 في العبد المشتركة عند وأما عندها فقد قيل يجب وجعلنا  
 خلافا عما إن قسم الرقيق لا يصح حذوه وعندنا يصح وقيل لا يجب  
 بالاتفاق كونه قبل القصة ليس حينما ابتاعه في ملك واحد من الشركاء  
 بالاتفاق فلم يتم الرقبة لواحد هذا هو الظاهر فمن باع عبدا بشرط  
 للمبايع الصدقة عي من يكون له لأن ملكه مترد فان ما دله بيع يرد  
 إلى الملك القديم للمبايع وإن أبخر ثبت ملكا المبتاع من وقت البيع  
 وقت وجوب الصدقة من طلوع الفجر يوم الفطر عندنا من كل وجه

الزكاة

من آخر يوم من رمضان عند انقضاء الشهر لنا أن الشرح  
 انشاف الصدقة الى الفطر من زكاة الفطر فلما انقضاء الفطر  
 والفطر انما يكون في الفجر لا في الليل وجميع هذا من السنن في آخر  
 الليل او وسطه او اوله لا يجب عليه فيها صدقة الفطر عند الاحتياج  
 وان سلك ليل لا يجب عليه عندنا ويجب عندنا وان قدم اداء الصدقة  
 على يوم الفطر ما شانه اذ اداء بعد وجود سبب الوجوب وهو نافع  
 عن ابن عمر قال لما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم بركة الفطر ان  
 يردى قبل خروج الناس الى الصلاة قال وكان ابن عمر يردى قبل  
 ذلك يوم ويعلم رواه ابو داود ويقتب الترمذي في الصدقات ان  
 يردى قبل الخروج الى الصلاة لم يردى ابن عمر المذكور وان آخر  
 من يوم الفطر لا يسقط ان وجوب الصدقة قد تفرغ الذمة  
 بوجود سببه فلا يسقط الا بالاداء وجهه القرينة في الصدقة معقولة  
 فلا ينفق وقت دون وقت بخلاف الاضحية فانها انما عرفت وقت  
 فوقيت مخصوص لا غير قال الحسن ابن نزيار ويسقط الصدقة  
 ببعض يوم الفطر كالاضحية ويتبدل الله عن ابن عباس قال فرض  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم زكاة الفطر على الصيام من اللغو  
 والمزني وطعمه للسالكين من اداها قبل الصلاة فهي زكاة مقبولة  
 ومن اداها بعد الصلاة فهي صدقة من الصدقات رواه ابو داود  
 ولا حجة فيه لان ضميرها يرجع في الوضوع الى شئ واحد وهو زكاة  
 الفطر المفروضة فقد دل الحديث ان المروي بعد الصلاة لا يفي حكم  
 مفروضة الا ان تن ابعاد قل من الاول وكان الامر كما نرى المستدل



الزم عدم تادية الصدقة بالاداء بعد الصلوة في يوم الفطر وهو خلاف ما  
 نقل ومقدار الصدقة الواجبة نصف صاع من بر او صاع من تمر  
 او شعير ولما اذني قبيل قال انه مثل التمر وهو رواية عن الامام الجعفر  
 وفي رواية الجامع الصغير انه مثل الخنطة فيجب نصف صاع منه وحيث  
 هذه الرواية بان الترتيب لا يكون فيه فواة معتد بها ولو كان  
 كالحنطة ونظير وجه قولها في مستقبل القول انشاء الله تعالى وقال  
 اللعام الشافعي يجب صاع من الطعام حنطة كانت او غيرها ولنا  
 طبر من حديث عبد الله بن ثعلبة ماعن عمرو بن شعيب عن ابيه  
 عن جده ان النبي صلى الله عليه وسلم بعث مناديا في مجامع مكة  
 الا ان صدقة الفطر على كل مسلم ذكر او انثى حل وعبد حرة  
 او كبر ولدان من قم او سواة او صاع من طعام رواه الترمذي  
 وماعن الحسن البصري قال خطب ابن عباس فاحذر هذا فان  
 على من الجبر فقال صدقة صومكم فكان الناس لم يعلموا قال  
 من هنا من اهل المدينة فموا الى اخوانكم فاعلمهم فانهم  
 لا يعلمون ثم قال فموا الى الله صلى الله عليه وسلم هذه الصدقة  
 صاعا من تمر او شعير او نصف صاع من قمح عا كل حرا ومملوك  
 ذكر الا وثنى صغيرا كبيرا فلما قدم على رأي بعض الشيعة قال قد  
 اوسع الله عليكم فان جلت امرها صاعا من كل شيء رواه ابو داود  
 وروى النسائي مثله وفيه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 غرض صدقة الفطر على الصغير والكبير والحرة والعبد والذكر والانثى  
 نصف صاع من بر او صاع من تمر او شعير وقد روي عنه بان

كل

اخره جود

الحسن قلم من قلم يلاق ابن عباس والجواب باثبات بقا خطبة  
 وعاصمها ليس بشئ لأن ابن عباس إنما خطب بالبرق حين كان  
 عاملاً من قبل أمير المؤمنين عليه السلام وأما ذلك لم يكن الحسن  
 قطعاً بل الحق في الجواب أن غاية هذا السؤال والمرد على حجة أن  
 الرواية آتية عندنا خصوصاً إذا اعتقد بمسند فأنقلت فالحديث  
 على قدر قلوب الصالحين من البرقة لم يغير وكيف يغير للضرورة وإنما  
 لم يزلوا الصدقة تطرح كما يدل عليه السياق وبعث ابن المسيب  
 فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم نكحة الفطرة مدين من حنطة  
 في الفتح القديم رواه أبو داود وفي ما يرويه في رواية الطحاوي الضم  
 وقال فيه الضم قال في الشقيع استناده صحيح كالشمس فكون من  
 لا يقدرون أن يسأل ابن المسيب كالأستاذ بالافتقار حجة عند الكل  
 كون حديث مدين خطأ لأن تقدير المدين كان بعده صلى الله عليه وسلم  
 خطأ لأن صدقة العصابة من النبي صلى الله عليه وسلم كان من  
 غير الخطأ لما لا يوجد الخطأ لا قليلاً وبعد زمانه الشريف فيه  
 الخطأ على وفق ما كان منصوصاً كما يستظهر أن شاء الله تعالى من هذا  
 قد خرج من أكابر العصابة فمن أفضل الصديقين الإمام المسلمين أبي  
 بكر الصديق رضي الله عنه أنه أخرج مدين من حنطة وإن رجلاً أخرج  
 صلحاً بين اثنين في فتح القديم رواه أبي حنيفة عن أبي قلابة  
 عن أفضل الصديقين فقيهاً نافعاً ولا بأس بذلك المرسل حجة  
 وعن أمير المؤمنين عثمان رضي الله عنه قال في خطبة أدركه الفطر  
 مدين من الحنطة فتح القديم رواه الطحاوي وعن أمير المؤمنين

على كرم الله وجهه ووجهه الى الله الكرم قال ابن جبريت عليه نقبتك  
 نصف صاع من بر او صاع من شيرة فخرج القدير رواه الطبري  
 وعبد الرزاق في روى عبد الرزاق مثله عن ابن عباس وابن  
 مسعود وجابر والشافعية استدلوا بما عن علي بن سعيد كنا نخرج  
 على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم زكاة الفطر من كل صغير وكبير  
 وحر ومملوك صاعا من طعام او صاعا من اقط او صاعا من شعير  
 او صاعا من تمر او صاعا من زبيب فلم يقل يخرج منه حق فقدم معاوية  
 حاجبا او معتبرا فحكم الناس به على الميراث الذي اري مدين من  
 هذا الشام يقول صاعا من تمر هذا ك قال ابو سعيد لما انا فلا لئلا  
 اخبر به كانت اخرجه رواه اصحاح الصالح بالفاظ مختلفة قالوا  
 المراد في قول صاعا من طعام الحنطة لان لفظ الطعام متعارف  
 في الحنطة ولا نه مطف عليه اظنه اخرج سوى الحنطة فدل  
 على ان الطعام هو لان العطف يقتضي المبانيه وكان ابو سعيد  
 ابي ان يخرج غير الصاع ولا نه قد ورد في رواية حاكم صاعا من  
 حنطة قلنا هذا الحديث ورد في الصالح مختلفا وليس في بعض  
 الروايات لفظ صاعا من طعام وقد ورد في رواية الشيخين عنه  
 كنا نخرج من زكاة الفطر رسول الله صلى الله عليه وسلم فينا عن كل  
 صغير وكبير حر ومملوك من ثلثة اصناف صاعا من تمر صاعا  
 من اقط صاعا من شعير فلم يقل يخرج حق كان معاوية فرأى  
 ان مدين من بر يقول صاعا من تمر قال ابو سعيد فلما انا فلا لئلا  
 اخبر به كذلك ولما لفظ صاعا من طعام هذا اخبر به الشافعي

في كرم الله وجهه

بأمر

بالفاظ

فمرعى انهم عن بعض الرواة ولا يمكن ازالة الحنطة لانه لو كان كذلك  
 الارادة لكان صدقة للفطر واجبا على كل من صام الحنطة وصام الثمن  
 فلهذا جعل مدين من اجل صام من تركه وكيف يعرف بعض الرعايا  
 لاجل عدم معادله واجبا على من تركه وهذا كما يقال اعتاق الرقبة  
 لا يبدل طعام عشق ساكنين فيجعل اعتاق بعض الرقبة كفارة  
 للذين او كسوفهم من يدعي الاطعام فيقص ويجعل كسوف الحنطة  
 كفارة فكيف يسوغ هذا وكيف يسوغ الناس به رواية الحاكم غير  
 صحيحة قال ابو داود وفي رواية عنه قال او صاعا من حنطة وليس  
 بحنفى في رواية الشيخين من قلته اضاف صريح في انه لم يكن في عهد  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم فقد فهم بالحنطة وعن ابن عمر قال  
 لم يكن الصدقة على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم الا التمر والتمر  
 والتمر ثم يكن الحنطة في فتح القدير برواية ابن حزم وفي تحفة  
 المستفيضة فقد بان لك ان رواية ابى سعيد المذكورة للشافعي  
 وهم عن بعض الرواة اما في قوله صاعا من طعام او في عطفها بوجوب  
 تأويل كان ما بعده من التماسية فمن بعض الرواة وقع كلمة او  
 والظاهر هو الثاني ففي رواية البخاري عنه كنا نخرج على عهد رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم يوم الفطر صاعا من طعام قال ابو سعيد وكان  
 طعامنا يومئذ الشعير والاقط والتمر واذا كان كما ذكرنا فالبر  
 مكوت في الحديث فعدل بعريه نصف صاع منه بصاع من التمر  
 لما عدم عليه بالواجب من البر فقاس نصف صاع من البر بما صح  
 من التمر في القيمة المقصورة في الصدقة او كان معلوما عنده

الله

يا فخر

بصاع من

لكثير بين وجه الحكمة وأما اختيار الناس في ذلك فاعلمهم من جهة التصرف  
 في الامور التي قد متلف استدل بالذهب انهم قد يدل نصف صاع  
 من بر صاع من التمر غير مخصوص بمصوبه بل قد جاء عن ابي الحسن  
 ع في بعض فقه روى النسائي عن ابن عمر قال كان الناس يخرجون  
 صدقة الفطر على هذا سوا الله عليه وسلم اصاعا من شعير  
 او صاعا من تمر او غيره فيما كان عمر وكثير الضم جعله من نصف صاع  
 من خنطة مكان صاع من تلك الاشياء فجعل ابي القاسم نصف  
 صاع من الخنطة مكان صاع الفريضة انما كان يولده بانه منقوص  
 كافي الاحاديث الصاع فهو واجب للاتباع كيف وقد دل ابي القاسم  
 في نفسه كان حجة لكونه قدوة فكيف وقد وافق المنصوص وروا  
 حكم ابي القاسم ع على كرم الله وجهه وخير من اكابر الصحابة في  
 كافي ثبات ابي سعيد عن اخراج الصدقة صاعا من التمر او  
 الشعيرة ما فيه انه لم يكن عند علم الحديث وجوب نصف صاع  
 لخنطة وهذا لا يوجب عدم وجوبها كيف وقد جاء في الاسناد  
 الصاع التمر وانما عمل الخلفاء الراشدين هكذا ابني ان فيهم  
 المقام وقد اورد الشافعية احاديث اخر فيها ذكر صاع من  
 الخنطة والكل ضعيف غير قابل للاحتجاج وقد بينه في فتح  
 القدير مشروحا وان ثبت الاطلاع فالرجع اليه ثم اعلم ان حجة  
 ابي سعيد وابن عمر ناظران بان الزبيب كالشعير كالخنطة  
 فالحق قول الصاحبين وهذا ما وعدنا من قبل ثم للعب الصاع  
 او نصف الصاع باعتبار الوزن عند حمله فالاسام محمد

ارسل

والطلاق

والا لاق المدين في الاحداث يوقولها وعليه الفتوى ثم الصاع  
العبقري صدقة الفطر الصاع العراقي عند الامام ابي حنيفة والامام محمد  
وهو ثمانية اطلال وعليه الفتوى وهو بوزن رطل ثمانية وثلاثون  
فلوما والفلوس بوزن ثمانية عشر مثاقيق وقال الامام ابي يوسف والامام  
الثاثيري المعتبر الصاع الجعاري وهو خمسة اطلال وثلاث رطل واستدلوا  
لها بما من ابي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قيل له يا رسول  
صاغنا اصغر الصيغان ومدنا الكراملا فقل الله بركة بركة بركة  
صاغنا وباركنا في قليلنا وكثيرنا و اجعل لنا مع البركة بركتين  
ففتح القدير وقال ابن حبان وليس الصاع الاصغر الا الجعاري  
اجاب عنه في العدايد بان الصاع العراقي اصغر من الصاع  
الهاشمي وهو اثنان وعشرون رطل اوكا نرا يستعملون الهاشمي  
فقد روي عن العراقي اصغر الصيغان المستعمله قال في فتح القدير  
لا حجة في هذه الرواية الا بسكونه صلى الله عليه وسلم والسكون  
في مثل هذا ليس حجة لا لليس في امر ديني واستدل بها ابيهم  
بما من الحسن ابن الرامد القرشي وهو ثقة قال قدم عليها ابو جابر  
من الحج فقال لي اريد ان افتح لكم بابا من العلم هني فتفحصت  
فقدت المدينة فسالته عن الصاع فقالوا صاعنا هذا صاع  
رسول الله صلى الله عليه وسلم قلت لهم ما جئكم في ذلك فقالوا اننا نك  
بالجدة عندنا فلما اجبت اتاني فخر من خمسين شخصا من ابناء والمهجر  
والانصار مع كل رجل منهم الصاع تحت رعايته كل رجل منهم  
يخرج من ابيه واهل بيتنا هذا صاع رسول الله صلى الله عليه وسلم

لنكون

قطعت فلا تهمسوا أقل فخرته فاذا هي خمسة ارطال وذلك وقطعت  
 يد غلال فارت امراق يا طير كشت قمر ايجنه في الصاع في فخره  
 رواه البيهقي وابواب بان عافى هذه الرواية مجاهيل فلا يقبل بحجة  
 قلنا فيه وابواب البعض بانه لا خلاف ان ابا يوسف لما خيرا للصاع  
 وجد خمسة وثلاث رطل من رطل المدينة وهو الكبر من رطل بغداد الذي  
 يكون الصاع المراد في ثمانية ارطال او الرطل البغدادي اصغر من رطل المدينة  
 لان رطل بغداد عندهم استار او الرطل المدني ثلثون وثمانية ارطال  
 البغدادية وخمسة الارطال المدينة وثلاث سو أو اقلها قد اربعة وستون  
 استار الجميع هذا لا يصح فتركتم قبل ايجنه في فخره القدر في الصاع  
 الخلف كان الشام محمد لم يذكره والله اعلم ومحمد كره الصاع عراقيا  
 كما هو مذهبه انه قد ثبت في الصحيحين وغيرهما ان رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 كان يغسل بالصاع والاتفاق انه لم يكن بحجة وخمسة قنطار في  
 يذكرة العادة وقد نقل في البداية انه صاع الله عليه وسلم كان يتوضأ بالماء  
 ساطع ويغسل بالصاع ثمانية ارطال وفي فخره القدير هذا الحديث مع  
 هذا القدير مروي عن انس ولم المؤمنين عايشة في ثلث طرق رواها  
 الدارقطني وضعها ومن جابر بن شاذان ابن عدي وصحة في نسخة الميعة  
 ان صاع طبرستان مروي عن محمد بن عثمان ارطال في فخره القدير في ثلث طرق رواها  
 هذا المصنف بن صالح ثم كما لا يجر الخط والشعر كالمصنف في فخره القدير  
 فخره القدير في ثلث طرق رواها كالمصنف في فخره القدير في ثلث طرق رواها  
 ويحذف في القيمة في صدقة القطر مروي عن الامام ابي يوسف في فخره القدير  
 مروي في البداية هي اختار الفقيه ابي جعفر لان القوة ارفع الحاجة

استار

الحدود قدر

خمس ارطال

فانصاع هو المرقه

معرين مروي

فخره

مواضع الخ

وفي دفع القيلة خلاف للعلم المتحقق كما في الزكوة وقوله من  
**فصل** في ذم الجمل في المال بحيث يمنع عن صرفه  
 في الجمل من الجمل له عظيم من جيم منج المشتريات والمناقب  
 الوفاة الجمل لا يخرج عن الكتاب الربوي والعقود والفاضة ولا يمان  
 ان يخذل موال الغير في الجمل والكفر والجمل في يوم كذا كبر من الكبار  
 بالرباب الكبار في يوم من الاخلاق الذميمة وينع الاخلاق  
 المحمودة كتركهم الضيق وعنه وقد ورد في ذم الجمل في يوم من المنة  
 من القرآن العظيم واحاديث متواترة المعنى وصار كونه مذموم من  
 خبر راي الدين في ذلك من هذا من هذا من ابن عمر في خطبه  
 صلى الله عليه وسلم فقال ايكم والشيخ فاما هذا من هذا من كان  
 قبلكم بالشيخ امرهم بالجمل ففعلوا وامرهم بالخير ففعلوا ورواه ابو داود  
 وعن اخيه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من فعلت  
 لا يجتمعان في موضع الفضل وضيق الخلق رواه الترمذي عن  
 هبة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول العبد مالي واغاليه  
 من ماله ثلث ما اكل فافق او لمين فاقبلي او اعطني فافقتي  
 واسوي ذلك فهو ذاهب وتاركه للناس علة مسلم وعنه  
 هبة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من فعلت  
 فمن الله عبد الدين رواه الترمذي وعنه ابن مسعود قال قال  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم ايكم مال وابنه احب اليه من ماله فلا  
 لم رسول الله صلى الله عليه وسلم اليه فقال ان ماله ما قدم وال  
 ولهم ما اخرجه من الفخار وعنه ابن عمر قال جاءني الى ابي

الفضل

مالي



بن عتبة وهو من بني هذيل فوجدوا بيعة فقال يا خال يا شيكا ما رجع  
 ام حرم من الدنيا قال كلا ولكن سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 عهد للناس عهدا لم اخذ به قال وما ذلك قال سمعته يقول انما يركب  
 من جميع المال خادم ومركب في سبيل الله في اخذ في اليوم قد رجت  
 رواية الترمذي والسلي بنه وفي جامع الاصول تراجم من قال  
 مات حصل له ثلثين درهما حبة في القصة كان ما بين  
 فيها وفيها كان يا كل من ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 مثل البخيل والمتصدق مثل جملتين عليهما جناتان من حديد  
 اذا هم المتصدق بعد فة اتحت عليه حتى يفضى انشق واذا هم البخيل  
 بعد فة قتله عليه انضمت يده الى ثراه في القبر في كل سنة الى  
 صاحبها قال في سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول في حديثه ان  
 يومئذ فلا يستطيع رواه مسلم وفي الباب ايضا حديث كثير يفيق  
 فطاف البيان عن ذكرها وفيما ذكرنا كما تم المخلوعه الزرع بعضها  
 انشور من بعض ومن انشور المخلع ان يامر الناس بالمخلع قال الله تعالى  
 الذين يخلعون ويأمرون الناس بالمخلع والذين هم مشدودون بالمخلع  
 وهذا المخلع يعمل اوامر من عمل بقوله ويسكن اليه تكلم في  
 المخلع الذي لم يبدخله ومن الزرع المخلع ان يحب ان يكون  
 اموال الناس لهم وهذا حسد مني حدة واشد منه ان يكون  
 نية اخذ اموال الناس باق وجه اتفق قال طائوس المخلع  
 ان يخلع الناس بما في يده والبيع ان يبيع على ما في يده الناس  
 بالمخلع والحرام رواه ابن ابي حاتم فمن حاتمات المخلع

حاجة

ان يخلع

ان يجمعوا مالا ولا يرون ان يكون من الحرام لياخذوا منه بعد ذلك  
 حياطة عظيمة لان حساب جمع المال عليه يتفجع به الغير ويؤخذ  
 هذا الفضل بالمعقود المحرمة التي جمع بها المال ويأخذها الزكاة حلالا  
 كما واخذها عليهم ان لم يخلوا واي حياطة يكون اشبه من هذا النجس  
 الذي هو اشبه بكسبة ان يبلغ حبل اللئالي ان يمنع عن اداء الزكاة وله  
 خزي في الدنيا وليفي العقبة عذاب عظيم اخبرني في الدنيا فان ما يقع  
 الزكاة يقاتلون وينهبون باقتاف المذاهب ليعتدوا بهذا العام احمد  
 فيصرون حتى يرووا الزكاة وان استعوا عن الجس واداء الزكاة يقتلوا  
 وان كان لهم منعة يصادون كما يصاد الكفار وقال الامامان الشافعي  
 وما كان يقاتلون اذا طلب اللئالي الزكاة ومنعوا لسلطانهم ولما اعترضوا  
 ان يوردوا بانفسهم الي واصفهم بالمصارف والظلم معافان المخرج  
 على الاضياء ليس الاداء الزكاة الي المصارف وانما للسلطان الاخذ  
 ليعرفه الي المصارف فاذا صرفوا بانفسهم الي المصارف فقد ادوا الفرض  
 فلا ذنب عليهم فلا يقاتلون ولما اذا استعوا عن اداء الزكاة مطلقا  
 بل لم يوردوا الي ساعي اللئالي ولم يعرفوا الي المصارف بانفسهم فقد  
 تكرار كتابهم ان كان الدين واصرا عليه فيقاتلون وهذا الخلاف  
 فيما اذا استعوا ساعي اللئالي قبل ان يعطوا بانفسهم وبالمواضع يعطى  
 بانفسهم ولما اذا طلب الساعي بعد اعطاهم بانفسهم فلم يعطوا الساعي  
 مرة ثانية فلا قتال بالاجماع لانهم القابضون فخرجوا الله تعالى عليهم ولم  
 يسأل الساعي الا بعد سقوطه ولما انقضى الفرض يعطى بانفسهم ولم  
 يعطوا بانفسهم الا بعد انقضاء الفرض فقتلوا بالاجماع وقد انعقد الاجماع بانفسهم قتال

الامام احمد

الفقهاء

يعطوا

ما في الزكاة وهم افضل الصديقين فقال ما في الزكاة فقال لم يردوا  
 عن كيف تقابلهم وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يرد ان اقاتلهم  
 حتى يقتلوا الا الله الا الله فاذا قالوا ما عصى لنا وما دهم ولم يردوا  
 الا جفوا فقالوا افضل الصديقين لم يردوا فينا قالوا ان يردوا الى رسول  
 صلى الله عليه وسلم لقابلتهم وان الزكاة من حق لا الله الا الله والله  
 لا قاتلون من فوق بين الصلوة والزكاة قال امير المؤمنين ع فرجع  
 حذرك المشرع صدره وعرفت الله الحق فاجتمع رأي افضل الصديقين  
 انه ويراي امير المؤمنين ع رضي الله عنه قال لهم ثم العصابة كلهم يتعول  
 اربعا واجعل اربع قتلهم وقاتلوا ما في الزكاة حتى قبلوا امر الله تعالى  
 وادوا الزكاة واستقر الامر لله على ما كان في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 جزاء الله تعالى احسن ما جزى الله الصديقين وقصد قتال ما في  
 الزكاة فبقيت مذكرة في الصالح والسنة ولما استحقاق الخليل  
 للملاح الزكاة العذاب العظيم فثبت بنصره قاطعة قال الله تعالى  
 ولا تقبض الذين يفتنون بما آتاهم الله من فضله هم خير الزكاة بل هو  
 شرهم سيطلقون ما يخلوا به يوم القيمة عن اي حربة قال  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم من آتاه الله مالا فلم يتركه مثل له  
 فنجح اقرب له شريفاً يظن قد يوم القيمة فاحذر بل هو شره يعني  
 بشدة قد يقول انما لك ما آتاك الله فتركه فم تله هذه الآية ولا تقبض الذين  
 يفتنون بما آتاهم الله من فضله الا بتروا الجاهل عن بين سرور عن  
 النبي صلى الله عليه وسلم قال سامع رجل لا يردى شركة ماله الا مثل له يوم  
 القيمة فنجح اقرب منه وهو شعبة فيقول ان اكرهه حتى يظفر به

في حقهم من النبي صلى الله عليه وسلم صدقته على كتاب الله لا تخفى  
 الذين يخولون بما اتاهم الله من فضله وقال الله تعالى الذين يكذبون  
 قولهم والفضة لا ينفقونها في سبيل الله فبئس مما يطلب اليهم يوم  
 يحسب عليهم ان يخرجهم من ديارهم فكلوا بها جاحقهم وجنوا بهم وظنوا هم هذا  
 ما كثرتم لا تضلهم فذوقوا ما كنتم تكذبون نحن الي ههنا من عند  
 ذهب كاذبة لا يوردي حقها جعلت للدين القيمة صفات ثم احملها  
 في تاريخهم ثم كوي بها جنيد ووجهه فطوى في يوم كان مقداره غيب  
 الف سنة حتى يقضى الله في يوم سبيله لما الى الجنة ولما الى النار في  
 يورول الله صلى الله عليه وسلم كالا بل قال ولا صاحب ليل لا يوردي منها  
 حقا ومن حقا حلتها يوم وردها الا اذا كان يوم القيمة نطق له  
 بقال فرقا وفرا كانت لا يقبل منها فصلا واجلا لها يا خفاها  
 وبطها باقواها كذا و... الا ما علم عليه اخرها في يوم كان مقداره  
 خبي الف سنة حتى يقضى بين العباد في يوم سبيله لما الى الجنة  
 ولما الى النار قيل يا رسول الله صلى الله عليه وسلم قال يقربها الغنم  
 فلا صاحب بقر ولا غنم لا يوردي حقا الا اذا كان يوم القيمة نطق له  
 بقال فرقا لا يقبل منها شيئا ليس فيها عقصا ولا جمل ولا ينطقه بقرها  
 ويطاها باطلاها كذا مرت اولها من عليها اخرها في يوم كان مقداره  
 خبي الف سنة حتى يقضى بين العباد في يوم سبيله لما الى الجنة  
 ولما الى النار قيل يا رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الخيل قال ثلثة هي اولها من عليها  
 اخرها من عليها الذي لها جمل ويطاها في سبيل الله  
 فاطال بها في مرجعها ووجهه فاطاها في يوم كان مقداره

الا

ينفذ  
 بعينه

حسنات

هو حنة كانت له حننا ولو انما قطع طليبا فاستتصت منه حنة  
كانت لها ثمرها ولو انما حننا ولو انما لرت منه حنة  
يردان يسقطها كان ذلك حننا له فحق لذلك الرجل الجود  
تقنيا وتعتنا ثم لم يفسد حق الله في رقابها ولا طهرها فحق الملك  
الرجل مشرف رجل بطنا فخر او به ياء ولو انما لاهل الاسلام  
على ذلك وزاد وسئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الرجل يقرض  
على فهاشي لا هذه الآية الخامسة الفائدة من عمل فقال ذكره من  
من عمل فقال ذكره شريعة رويها الحكم ومسلم القام الكمال المستوي  
من الارض الغرض لا ليس للظلمة والاشاة التي لا فرق لها العنصر  
المستوية القرب العنصر مكسوق القرب الظلف للقاء كالحلقة القرب  
الظليل الجبل وحق الله في رقابها الزكوة عند اللام الجعفة وقرص  
نحاشة في ذكر فضائل الصدقة قال الله تعالى الذين  
يفضون اموالهم بالليل والنهار سراً علانية فاهم ابراهيم عند  
ربهم ولا خوف عليهم ولا هم يحزنون وقال الله تعالى الحق الله  
الربوا ويربي الصدقات والصدقة تشرع في رفع البلاء والحدوث  
البركات والطعام السيلت وفي فضل الصدقة احاديث كثيرة تذكر  
بعضها منها من علي بن حاتم قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
انفقوا القار ولو يشق تمزق رداء الشيطان وحق الحريث مني بطرق  
واسانيد كثيرة حتى صارت قريبة الى المتكلمين ابي هريرة  
قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما نقص مال من صدقة وما  
شرد الله عبداً به حتى لا يعرفه الا اضع عبداً الله لا يفقه الله

مسلم عن ابي الوثين عن علي كرم الله وجهه باوروا بالصدقة فان  
 البلاء لا يتخطاها ذكره في جامع الاصول عن ام جعفر عن رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم قال رزوا السكين ولو بظلم محرق رزوا الامان  
 عن ابي هريرة قال قال رسول الله اي الصدقة افضل قال جعل القل  
 وابدا عن تعبد رزوا ابو داود عن ابي هريرة عن النبي صلى الله  
 قال تبارك فتعابا ابن لاهم انفق انفق عليك وقال يمين الله ملاك  
 ستماء لا يغيثها سماء الليل والنهار ارايت ما انفق من خلق السموات  
 والارض فان لم ينقص ما في يده قال وعرض عليه الماوية الاسرى القيس  
 يرفع ويخفض رزوا مسلم عن ابي هريرة قال قال رسول الله من  
 البلية بصدقة فخرج بصدقة فوضعا في يد رانية فاجروا بصدقة  
 بصدقة البلية على رانية قال اللهم لك الحمد على رانية لا يصدق بصدقة  
 فخرج بصدقة فوضعا على يد رانية فاجروا بصدقة بصدقة  
 لا يصدق بصدقة فخرج بصدقة فوضعا على يد رانية فاجروا  
 بصدقة بصدقة على سارق فقال اللهم لك الحمد على رانية وعلى غنى  
 وعلى سارق فقيل له لما صدقتك فقد قبلت اما الرانية فلعنها  
 يتعفف بها عن سارقاها ولعل الغنى يغتر فينق ما اعطاه الله  
 السارق يتعفف بها عن سارقاها ولعل الغنى يغتر فينق ما اعطاه الله

### الرسالة الثالثة في الصوم

بسم الله الرحمن الرحيم  
 الحمد لله الذي هدي الى اركان الدين بلسان سيد المرسلين صلوات  
 الله عليه وعلى اله وصحبه اجمعين اعلم ان الصوم من احكام

قال الله عز وجل  
 غنى

الدين له فضايل غير محصورة في شريفين الكافين المسلمين عن ابي  
 هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كل عمل ابن ادم يضاعف الحسنة  
 عشرة اشكالها الى سبعمائة ضعف قال الله عز وجل لا الصوم فانه لي  
 وانا اجزي به تدعى طعمه وشرايعه وشوقه من اجل الصائم فرحان  
 فرحة عند فطره وفرحة عند لقاء ربه ويخلف له ثم الصائم لطيف بخله  
 من ربح المسكروا الائمة السنة وعن ابي هريرة والي سعيد قال قال  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول الله ان الصوم لي وانا اجزي به فقال  
 فرحان اذا فطر فرح واذا التقى به فخره فرح ويخلف الصائم  
 اطيب عند الله من ربح المسك وعن جابر بن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 قال رينا الصيام جنة يسبح بها العبد من النار وهو لي وانا اجزي به  
 وصحت النبي صلى الله عليه وسلم الصيام جنة حصينة من النار رواه  
 النسائي والحاكم عن علي بن ابي حمزة انا اجزي به جميع صفة العلوم والعق  
 انا اتقني جزاءه بخلاف ما في الاحوال من ارب بن حبان الراسي  
 قال سمعت رجلا سأل سفيان بن عيينة فقال يا ابا محمد فيما يروى في  
 صلى الله عليه وسلم عن ربه عز وجل كل عمل ابن ادم له الا الصوم  
 فانه لي وانا اجزي به فقال ابن عيينة هو من اجود الاحاديث  
 واحكمها اذا كان يوم القيمة يحاسب الله عبده ويؤدى ما عليه من  
 من سائر عمله حتى لا يبقى الا الصوم فيحمل الله ما بقي عليه من الظلم  
 ويدخله بالصوم الجنة رواه البيهقي من هذا تفكيره الصوم له ثقل فلا  
 يفعله ولا يدفعه في المظالم ويجزي به البتة واتفق ارباب التنف  
 والشهود كما قد علم ان الصوم له ثقل فيكون حراما جزا الصوم في ثقله

الله تعالى يترتب على الصدوم معرفة قضاهاهم القيمة جزاء الصدوم وبهم  
 قروا الجزاء به بمعرفة المجرور وللحق انا اقع جزاءه والله اعلم  
 بما عنده تعالى والصدوم عبارة عن الامساك عن الشهوات الثلاث لها من  
 الصبح الصادق الى غروب الشمس بقوله تعالى كلوا واشربوا حتى يتبين  
 لكم الخط الابيض من الخط الاسود من الغفر ثم اتوا الصيام الى الليل  
 والمقبر من الغفر الصبح الصادق دون الكاذب والكاذب داخل في  
 الليل لما عن سمرق بن جندب قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 لا يمنعكم من صومكم اظون بلالا ولا الفجر المستطيل ولكن الفجر المستطير  
 الاقصر والامام مسلم وابودود والترمذي والنسائي وخلق لمحدث  
 آخر ثم المصنف طبع الفجر في رواية مختارة لا كذا الشايع في الصدوم وفي آخر  
 البعض الشايع النيب حتى لم يطلع الفجر ولم ينشأ الضو فوق الأفق واكل  
 لغير الصدوم وفي شرح مختصر الخطبة للبرجندى المختار للصدوم الرواية الاولى  
 والصلوة الرواية الثانية والرواية الثالثة مذهب الشيخ الاكبر رحمه الله تعالى  
 قدس سره وفي الواقعة لظاهر النص فانه تعالى حتى يتبين لكم الخط  
 الابيض ولم يقل حتى يطلع ويبدل ذلك ما عن ابن عباس قال لما  
 نزل ما الذي يسطع في السما فليس محل ولا يحرم شيئا ولكن الفجر الذي  
 يتبين على رؤس الجبال هو الذي يحرم الشرب رواه عبد الرزاق  
 للفرغ في نهاية الصدوم غروب الشمس فاذا غربت الشمس جاء الليل وحل  
 الاطعام باجتماع من صعد باجتماع خلافا للشبهة الامامية فانهم  
 لا يجزؤون الاطعام قبل طلوع الكواكب الثابتة وغشيان الظلمة لما  
 عن ابي ابي بن عوف قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا قبل



الليل وادبر الفجر وغابت الشمس فقد افطر الصائم ورواه الشيخان وهو عن عبد  
 بن ابي اوفى قال كنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في سفر فمضى شهر رمضان  
 فلما غابت الشمس قال يا فلان انزل فليجوع لنا قال يا رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 ان عليك نقارا قال انزل فليجوع لنا قال فتر لم يفرج خلق به ففزع النبي  
 صلى الله عليه وسلم بيده ثم قال بيديكم اذا بعاه الصائم من حرنا وبعأ الليل من  
 من حرنا فقل الصائم رواء الشيخان وتكلم للصائم المسكين والفقير  
 والكلم بالكلام الفاحش والخصومة والخصيصة الجهر بالصوت للخصومة  
 ونحو ذلك روى الشيخان في اخر الحديث الذي مر اوله والعيام جنة فلا  
 كل يوم صوم احدكم فلا يرفث ولا يصخب على سائر احد او قاتله فليقل في  
 صومه ويكثر في الصيام الكذب وقول الزور لما عن علي بن ابي طالب قال قال رسول  
 صلى الله عليه وسلم من لم يرفع قوله الزور والعمل به فليس له حاجة في ان  
 يصوم طعامة ولا شرابه سواء البخاري ومسلم في حريصة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 الصيام جنة ما لم يشرع فيها قيل هم يشرعونها قال بكذب او غيبة قال لا  
 رواء البخاري في الجلالة الذي ينبغي للصائم ان يكثر عن الله والرسول  
 في الشهوات النفسانية والامور الموقوفة وان كانت معصية كغيرها  
 كالغيبة والكذب في الصوم الكبر ويورث نقصانا عظيما في الصوم بل  
 ينبغي ان يكون للصائم عباد كراهه ولو اقام في الصوم معرضا عن سواه  
 والله يشي بان ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من  
 صام ليس له من حياته الا لظناؤكم من قام ليس من قبله الا من  
 رماه الدارمي **فصل** في الذية للصائم على  
 ثلاثة انواع احدها الوقت بوقت معين وفي صيام شهر رمضان

او العتبات عند  
 انقضاء شهر  
 او رواتم

وادامه السورة



بالصيام قال السيوطي رواه ابن جرير وعنه ابن أبي ليلى قال  
 دخلت على عطاء بن رباح في شهر رمضان وهو ياكل فقلت له انك  
 قال ان الصوم اول ما نزل كان من شأصام ومن شاء افطر  
 والطعم مسكيا فلما نزلت فمن شهد منكم الشهر فليصمه ويجب الصوم  
 على كل مسلم الا المريض وسافر والشيخ الفاي مثلي فانه يفتي بالجماع  
 عن كل يوم مسكيا قال السيوطي رواه وكيع وعبد بن حميد و  
 البعض الى ان الآية ثابتة بغير نسخ فالاكثر منهم على ان  
 المزمع في يطبقون السلب فالعق ان الذين لعن لهم لما افطروا  
 الصيام فعليه م فدية مسكين فالآية مختصة بالشيخ الفاي و  
 هذا اشارة لطرفه فليس باب السبق اي تكفونه وهذا القول  
 مروى عن عدة من الصحابة والبعض منهم على ان الاخصصة  
 بالماثل للمرض وليس المرض السلب من هذا ما يفتي عليه الصم  
 في شهر رمضان الا المريض والمسافر عليه عدة من ايام اخر وهو  
 مختار الشيخ الاكبر خاتم الملا محمد بن قيس قال الشيخ الابرار  
 في الفتاوى الملكية فصل في تغيير الماثل والمرضع في صوم رمضان  
 مع الطائفة عليه بين الصوم والافطار فاشبه الممرض من وجبه  
 وهو الاختار وقيل التمر كان حكمة في حقه حكم المباح للمرض  
 في فعله وتراكه فاشبه التطوع والفعل المندوب اليه فيكون تركه  
 ولهذا اقل فدية وان قصدوا غيركم خرج مسلم عن سلكه ابن  
 الاكبر قال كنا في رمضان عاصم رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 من شاء صام ومن شاء افطر واقرى بطعام مسكين وحقق

كل يوم  
 من تصوم جزاء جزاء  
 كان من تصوم الجمع  
 مسكينين فماتت

رواه عن عطاء بن رباح  
 عليه السلام

قلت هذه الآية من شدة علم الشريعة فيهم من جعل ذلك  
لما هو من من جعله تخصيصا وهو من هنا في حكم الآية في العمل  
والرفع اذ انما فتا على ولدها وسماء الله تعالى قال من تطوع  
بغير فطر خير فدخل فيه الاطعام والصوم ذكر البخاري عن ابن  
عباس رضي الله عنه في قوله تعالى وعلى الذين يطيقونه فدية  
طعام مسكين قال ابن عباس ليس غسوخة هو الشيخ الكلي والمرة  
الكلي قال ابو ذر قال ابن عباس ثبت في الجبل والمرجع قال الله  
فطني عن ابن عباس يطعم كل يوم مسكينا نصف صاع من خنطة  
انتهى كلامه الشريعة فانظر بين الاضافات الذي يان منها ان  
ايه والذين يطيقون ثابتة في الحاصل والمرجع لا غير من عدلها  
عليهم الصوم كما صرح ذلك الشيخ الاكبر قدس سره وقال اعلم ان  
الصوم الشريعة منه واجب وستة مندوب اليه فالواجب على ثلاثة  
انواع منه ما يجب بايجاب الله تعالى على وهو صوم شهر رمضان  
الذي اشرنا فيه القرآن اي في صياحه او عده من ايام اخر في حق  
الساير فافطروا لم يفتروا عندنا وعند غيرنا ان افطروا في حق المدين  
ومنه ما يجب بسبب وجوب وهو صيام الكفار ايت طاعتهم واجب غير  
ما ذكرنا انتهى فقلنا ان كلما يتفوق به بعض الملاحدة الذي  
لم يأتوا به والنفس متصوفة وهم يرون التصوف ان صوم  
وهذا ليس فرضا فينبون الى هذا الشيخ الاكبر عاصموا الله رضي  
الله عنه يقول آية الذين يطيقونه ثابتة غير مشروخة فتقوم  
هذا الطبع باطل وافر ان لا يلتفت اليه بل ان كان صيام شهر رمضان

فهر جزم

عن  
في هذا

الشيخ في تفسيره  
في صوم شهر رمضان

انرا من

عينا يبادر يكون كذا ثم القول بالانتساع آية والذين يطبقون كذا  
 ابن الأثير وهو على أن التام من من من يصوم ومن من من يطبقون  
 قبل نزول آية ومن شهد منكم الشهر فليصمه العبد المطيع يطبقون  
 ولم يكن مخصوصا افتراض الصوم في الأصل إنما يتبين الصوم بعد نزول  
 ومن شهد منكم الشهر فليصمه ثم حمله بالانتساع وأخبار الصحابة قبل  
 والمدار بالتقصير في كلام الشيخ الأكبر قدس سره ما يتناول انتزاع العبد  
 هو مصطلح ما عدا الخيفة وليس المراد ما هو مصطلح الخيفة وقوله  
 قدس سره أن آية والذين يطبقونه ليست مشروطة لفتح القول حيث  
 لا يفي حكمه في شيء من أفراد الذين يطبقون بل مشروطة كفتح بعض  
 وجهه كما في العامل والوضع والطاوع عليه لفظ التخصيص في كل ما ينبغي  
 أن يفهم المقام ثم السبب في افتراض الصوم شهد الشهر كما يطلق به كونه  
 ومن شهد منكم الشهر فليصمه ثم الترخيف في كلام الأعيان المشهورات  
 كثيرة والاحتجابات الجاهلات كثيرة فسيب وجوب صوم كل يوم ذلك اليوم  
 وأيامهم أنهم أرادوا أن صبيح وجوب كل يوم الجزاء خير من الليلين  
 ذلك اليوم ضرورة تقدم السبب في السبب عند بعض مشايخنا سيما  
 الشهر لليل الذي سأل فيه العبدان وهو الظاهر في الظاهر وجوب  
 الصوم فافهم ثم النية شرط الاداء الصوم عند الجمهور من الأمة خلافا  
 للأمم من فرقة جماعة أن اليوم لما اتين للصوم صار لا مسك فيه صوما  
 حقا لله تعالى إذا ذهب النصاب كلفا سقط الزكاة وإنما الصوم  
 عبادة محضة أحد كونه الإسلام فلا بد فيه من النية للكون بشئ  
 للشهر والقول تعالى ما أمرنا إلا بعبادة الله مخلصين له الدين و

صن

بالانتساع

بمس

من مصطلحهم

بغير

ونظائره والسرفيهان للمسك قد يكون للعادة وقد يكون للعبادة  
 فلا بد من تعيين العبادة ولما مسئلة الزكاة فليس فيها تانية الزكاة  
 بل هي النية بل السقوط انما هو لاجل زهايتها في الزكاة كما انما قطع  
 اليد فيقطع عضله في الوضوء ثم النية في صيام شهر رمضان عند البيع  
 اليها قبل ان تصاف النهار الشرعي وقال اللطاف الشافعي لا يجزئ الا النية  
 في الليل للمعنى لم المؤمنين حفصة قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 من لم يجمع الصيام قبل الفجر فلا صيام له رواه ابو داود والترمذي والنسائي  
 بخط قبل طلوع الفجر فلا يصوم وفي رواية اخرى للنسائي من لم يبيت الصيام  
 قبل الفجر فلا صيام له قال في جامع الاصول قال ابو داود وقد عني حفصة  
 عن الزريدي وابن عيينه وورقس الايلي عن الزهري وروي عنها  
 ما كنن ابي المؤمنين عائشة وحفصة ومرة فاو في فتح القدير  
 قد روى عبد الله بن ابي بكر عن الزهري يبلغ بهام المؤمنين حفصة  
 حين قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من لم يجمع قبل الفجر فلا  
 صيام له والابن بكير بن عبد الله ثقة والرفع زيادة وهي عن الثقة  
 مقولة ثم ذكر شيئا اخر عن الدارقطني وقال قد تكلم على رواية  
 البيهقي والتفصيل المذكور فيه وقد يستدل له ان البحث الذي لم يقبله  
 للنية فسد ففسد الكل لان صوم الفرض لا يقبل التقصير ولما ساعد  
 عليه بن الاكوع ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لما جاز من اسلام ان  
 اذن في الناس من كان اكل فليصم بقبض يومه ومن لم يكن يأكل فليصم  
 فلو اليوم يوم عاشوراء رواه النخعي والنسائي وهذا صحيح في ان  
 النية في النهار صحيحة في الفرض لان صوم عاشوراء كان فرضا قبل

والنسخة من الزكاة كذا روي  
 الشيخ والمالك